



PROVISIONAL

A/40/PV.23
10 October 1985

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الاربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثالثة والعشرين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الجمعة ، ٤ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٥ ، الساعة ١٥/٠٠

(اسبانيا)	السيد دي بينييس	: <u>الرئيس</u>
(كوستاريكا)	السيد بروكال موتو (نائب الرئيس)	: <u>شم</u>
(اسبانيا)	السيد دي بينييس	: <u>شم</u>
(كوستاريكا)	السيد بروكال موتو (نائب الرئيس)	: <u>شم</u>

- المناقشة العامة [٩] (تابع)

التي كلمة كل من :

السيد توري (غيانا)
السيد فو دونغ غيانغ (فييت نام)
السيد برّي (الصومال)
السيد سيوبا (نيبال)
الامير بلقيه (بروني دار السلام)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحیحات فينبغي الا تتناول غير نصوص الكلمات الاصلية . وينبغي ارسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

85-64133/A

Digitized by UNOG Library

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٣٠البند ٩ من جدول الاعمال (تابع)المناقشة العامة

السيد توري (غينيا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) :شرفني رئيس جمهورية غينيا ورئيس اللجنة العسكرية للانعاش الوطني المقدم لانسانا كونتي وهو آسف لعدم تمكنه من حضور هذه الدورة بسبب التغييرات التي طرأت على برنامج عمله في اللحظات الأخيرة ، بأن أمثله هنا. وانني مسرور للفرصة التي أتيت لي للاشتراك في هذه الدورة للجمعية العامة التي تصادف الذكرى الاربعين لانشاء منظماتنا العالمية .

وبادىء ذى بدء، شأننا شأن كل الذين سيقوننا، يود وفد بلادي ، بالنيابة عن الرئيس لانسانا كونتي وحكومته وشعب غينيا، أن يؤكد للمكسيك حكومة وشعبا التعاطف والتضامن معها في هذا الوقت العصيب الذي أعقب الزلازل المدمرة القاتلة التي حدثت في ١٩ و ٢٠ أيلول/سبتمبر . وأقدم الى شعب المكسيك أخلص تعازينا .

وأود سيدى ، بالنيابة عن وفد غينيا أن أتقدم اليكم بأحر التهاني لانتخابكم الذي صادف أهله لرئاسة هذه الجمعية . إن صفاتكم البارزة كرجل دولة، تعتبر بنظرنا ضمانا لنجاح هذه الدورة التي تعقد في وقت تبعث فيه الحالة الدولية على قلق خاص من الناحيتين السياسية والاقتصادية .

ونود أن نغتنم هذه الفرصة أيضا لنعرب عن عميق تقديرنا للعمل الايجابي للغاية الذي قام به السيد بول لوساكا خلال مدة ولايته كرئيس للدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة.

وختاماً، نشني على السيد خافيير بيريز دي كوييار، أميننا العام، للجهود المتواصلة والفعالة التي يبذلها لخدمة السلم والتنمية الاجتماعية والاقتصادية وضمان احترام المبادئ الأساسية لميثاق الامم المتحدة.

ان شعب غينيا، تحت قيادة اللجنة العسكرية للانعاش الوطني قد بدأ في بناء صرح ديمقراطي مزدهر يحترم حقوق الانسان وحرياته الاساسية.

والتزاما بالتطلعات المشروعة لشعبنا، أعدت اللجنة العسكرية للانعاش الوطني وحكومة الجمهورية الثانية برنامج عمل وارد في خطة تنمية وطنية مؤقتة وضعت للفترة الواقعة بين عامي ١٩٨٥ و ١٩٨٧. وتركز هذه الخطة أساسا على الزراعة والطاقة والتعليم والنقل والاتصالات، وبعبارة أخرى تركز على إعادة هيكلة الاقتصاد والادارة .

وحيث أن تنمية الزراعة والطاقة تحتل مكان الأولوية في استراتيجيتنا الاقتصادية، فإن جهودنا تركزت على السعي لايجاد السبل والوسائل التي تؤدي الى تنمية مواردنا الطبيعية الكثيرة. ولهذا السبب، بدأنا سياسة الانفتاح التي تمكننا من التعاون مع جميع بلدان العالم دونما شروط ، وعلى أساس المساواة والمصالح المتبادلة، انطلاقا من قناعة عميقة بأن سياسة التعاون وحدها هي التي يمكن أن تكون قابلة للتطبيق ومثمرة بالنسبة لغينيا وجميع البلدان المتاجرة معها.

وفي هذا الصدد، نرحب بالاهمية التي تعلقها الامم المتحدة على مشروع التنمية المتكاملة في منطقة فوتا دجالون بهدف ايجاد حزام أخضر لحماية مناطقنا الفرعية من التصحر المتزايد بغية جعل القدرة المائية الكهربائية متوافرة لصالح جميع دول المنطقة.

ان منهجنا الجديد الذي يتسم بحسن ادارة التنمية ستدعمه في بلادنا سياسة تحرير الاقتصاد وتشجيع المشروعات والمبادرات الفردية التي حد منها لفترة طويلة.

ونحن نعتقد أن سجل الامم المتحدة خلال أربعين عاما من وجودها يمكن اعتباره ايجابيا، حتى وان لم تكن أهدافنا قد تحققت بالكامل ، اذ يمكننا أن نشعر بالرضى إزاء الأعمال التي راودت العالم عقب انشاء الامم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية والتي ما زالت حية . ان صون السلم والامن الدوليين والنهوض بهما لا زال الهدف الضروري لمنظمتنا التي لا يمكنها أن تحتل بؤر التوتر التي لا زالت موجودة في جميع أنحاء العالم .

ومن اليؤر التي تستحق اهتمامنا ، يشير الجنوب الافريقي والشرق الاوسط اكبر قدر من القلق بسبب الخسائر البشرية والمادية الكبيرة التي تنتج عنهما. ففي الجنوب الافريقي، يتماهى نظام بريتوريا العنصرى في تحديه للمجتمع الدولي بالامعان في سياسة القمع المنظم الوحشي للسكان السود في جنوب افريقيا، وارتكاب أعمال العدوان على البلدان المجاورة، والرفض المستمر لمنح ناميبيا استقلالها.

ومن الملائم هنا أن نكرر دعمنا غير المشروط وتضامننا الفعال مع حركات التحرر الوطني والشعوب التي تمثلها.

ان الحكومة المؤقتة التي أنشأها نظام جنوب افريقيا الخسيس في ناميبيا دون استفتاء الشعب وفي غيبة كامل للمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية، وهي الحركة الوطنية التي اعترف بها المجتمع الدولي، تلك الحكومة ليست متمتعة بأى قدر من الشرعية وهي بالتالي باطلة ولاغية .

ونفتنم هذه الفرمة لنحني على موقف البلدان الغربية التي قررت أن تفرض جزاءات على نظام الفصل العنصرى .

وفي الشرق الاوسط، يجعل احتلال اسرايل غير المشروع المستمر للأراضي العربية الذى زاد من تفاقمه الحرب بين الأشقاء في لبنان ؛ يجعل امكانية حل القضية الفلسطينية بعيدة المنال. وتؤكد جمهورية غينيا دعمها الكامل للشعب الفلسطيني في كفاحه من أجل ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف في الوجود وتحقيق هويته الوطنية تحت قيادة ممثله الشرعي الوحيد منظمة التحرير الفلسطينية .

وكمضو في لجنة السلام الاسلامية التي أوكل اليها التوصل الى حل ملمى للصراع الدائر بين ايران والعراق، نعتقد - بالرغم من العقبات القائمة - أن المستقبل المشترك بين هذين البلدين المسلمين الشقيقتين سيدفعهما لوضع حد للقتال تحقيقا للتعايش الاخوى .

وفيما يخص مشكلة قبرص ، لا زالت جمهورية غينيا كما فعلت في الماضي تؤيد منظمتنا من أجل التوصل الى حل عادل وتفاوضي .

هناك بؤر توتر أخرى تستحق اهتمامنا . ففي أفغانستان، كما في كمبوتشيا، أمامنا موقفان ما زالا يبعثان على قلق المجتمع الدولي. وترى حكومة جمهورية غينيا أنه ينبغي السماح لشعبي أفغانستان وكمبوتشيا باختيار النظام السياسي الذي يريدانه في حرية كاملة .

وفي آسيا ، ظهر بصيم أمل نتيجة الجهود الرامية الى توحيد شطري كوريا بطريقة سلمية . وفي هذا الصدد، تؤكد جمهورية غينيا دعمها الكامل للخطوات التي اتخذت في العديد من المحافظات والمنظمات بغية تحقيق انسحاب جميع القوات الاجنبية وتحويل اتفاق الهدنة الى اتفاق سلام .

وفيما يتعلق بالمحراء الغربية ، تؤيد جمهورية غينيا تأييدا مطلقا حق الشعوب في تقرير المصير وفقا لروح قرار الامم المتحدة 1514 (د - 15) ومن ثم ترى أن الوقت قد حان كي يوجه الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية والامين العام للامم المتحدة جهودهما بغية التوصل الى حل مشرف لهذا الصراع المؤلم .

أما فيما يتعلق بتشاد هذا البلد الشقيق الذي لا يبغى سوى العيش في سلم داخل حدوده ، فنحن نحیی ونؤيد الجهود التي تبذلها الكونغو بغية جمع كل الاطراف في تشاد حول مائدة مفاوضات واحدة .

ولن يتسنى اقرار السلم والامن اللذين نحتاجهما والذين نناضل جميعا في سبيلهما إلا من خلال اقامة نظام اقتصادي دولي جديد يكفل علاقات تجارية تنبني على الانصاف وتوزيع عادل للفوائد فيما بين الدول .

ولن تتحقق التنمية إلا بتلبية احتياجات الانسان الاساسية عن طريق تحقيق التنمية الاقتصادية المتكاملة في ظل مناخ يسوده السلم والامن .

وفي سياق النظام الاقتصادي الدولي الجديد فاننا نشجع الحوار بين الشمال والجنوب ونؤكد بصفة خاصة ضرورة النهوض بالتعاون بين الجنوب والجنوب .

ان استمرار الانتكاس الاقتصادي الذي يشير صعوبات متزايدة للبلدان الفقيرة يتطلب من المجتمع الدولي مزيدا من الوعي بالحالة القائمة وإلا فإن جهوده الرامية الى صون السلم ستذهب سدى .

كما إننا نولي عناية كبيرة لمشكلة نزع السلاح في هذا الوقت الذي نشهد فيه نشوء مرحلة جديدة من سباق التسلح . فماذا نلاحظ ؟ ان سباق التسلح، بدلا من أن تخف حدته ، يتسع نطاقه بصورة مطردة حتى انه يمتد الى الفضاء الخارجي. ونحن نرى أنه ينبغي عدم مناقشة هذه المسألة في اطار ثنائي لان ذلك من شأنه أن يضع الامم المتحدة في مرتبة أدنى . فمن المتعين تسوية هذه المسألة في اطار عالمي يتيح لكافة الدول الاسهام في وقاية البشرية من احتمال نشوب حرب تدمر فيها ذاتنا.

والسلم واحد لا يتجزأ . ويجب على الأمم المتحدة أن تفضل فوراً ودون أي إبطاء بدورها الكامل في تلك المهمة البالغة الحساسية ألا وهي نزع السلاح العام والكامل . ومن ثم، ونظراً لاتساع نطاق أنشطة منظماتنا بشكل مطرد يتحتم تكييف هياكلها وأسلوب أدائها مع متطلبات عصرنا .

وبالتالي ينبغي لنا أن نعتز بأن الأمم المتحدة بوجه عام ومجلس الأمن بوجه خاص لن يتسنى لهما أداء دورهما على أتم وجه وبشكل فعال ما لم تعهد اليهها الدول الاعضاء بكامل المسؤولية عن التنفيذ الصائب لاحكام ميثاق الأمم المتحدة والقواعد التي يسير عليها مجلس الأمن .

وما زال الجهل والمرض والجوع هي العلة التي يعاني منها ما يقرب من ثلثي سكان العالم، وانطلاقاً من هذه الحقيقة التي تبعث على الحزن نود أن نوجه نداء عاجلاً الى الأمم جميعاً ندعوها فيه الى التضامن في المقام الأول مع أكثر الدول فقراً مما يتيح لها أن تبدي المزيد من الإرادة السياسية من خلال القيام بأعمال ملموسة بغية القضاء على هذه الآفات وتأمين بقاء البشرية .

ونحن نصادق على هدف المجلس التنفيذي لمؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة ونؤيد تماماً هذا الهدف المتمثل في الحملة لتحصين أطفال العالم بحلول عام ١٩٩٠ . فالاطفال هم كما يعرف الجميع أغلى ثروات الانسانية .

السيد فو دونغ غيانغ (فييت نام) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): بادئ

بى بدء يود وفد جمهورية فييت نام الاشتراكية أن يتقدم اليكم ياسيادة الرئيس بخالص التهئة القلبية وأصدق التمنيات بالنجاح في ادارة أعمال هذه الدورة التاريخية للجمعية العامة .

واسمحوا لي أن أعرب للمكسيك حكومة وشعباً عن عميق تعاطف فييت نام حكومة وشعباً وخالم تعازيها في الخسائر الفادحة الناجمة عن الزلزال الاخير. ونحن على

ثقة من ان الشعب المكسيكي الذي يتحلى بارادة ملبة سيتمكن بمساعدة المجتمع الدولي من اجتياز هذه المحنة المسيرة.

واليوم نتاح لنا فرمة استعراض أنشطة الامم المتحدة على مدى السنوات الاربعين الماضية وتحديد المشاكل الحامة التي تقتضي من المجتمع الدولي بذل جهود متضافرة . ان اربعين مليوننا من البشر بينهم عشرون مليوننا من أبناء الشعب السوفياتي بذلوا ارواحهم فداء للانتصار العظيم الذي حققته الانسانية عندما أنهت الحرب العالمية الثانية وأنشأت الامم المتحدة، أكبر المنظمات الدولية وأهمها. ومنذ ذلك الحين والانسانية تضحى بالملايين من أبناءها لآخامد نيران الحروب التي أشعلتها الامبريالية في جميع أنحاء العالم ولنيل الاستقلال والحرية والنهوض بالرقى الاجتماعي. وكم من الموارد والجهود بددت لتخطيم احتكار الامبريالية في مجال الطاقة النووية وتحقيق توازن عسكري استراتيجي مما أتاح للبشرية التمتع بأطول فترة دون حرب عالمية في هذا القرن . وتشكل تلك الانجازات الكبيرة التي بذل في سبيلها كل غال ونفيس أصاها لكثير من القرارات المفيدة التي اعتمدها الامم المتحدة . بيد أن الكفاح في سبيل اقرار سلم دائم في العالم والنضال في سبيل الاستقلال والسيادة وتنمية الشعوب لم ينتهيا بعد، بل انها على النقيض من ذلك ازداد ضراوة نظرا للحقيقة الجليّة وهي أن القوى الامبريالية والرجمية لن تتراجع أبدا من تلقاء نفسها عن مخططاتها الرامية الى بسط سيطرتها على شعوب العالم واستغلال تلك الشعوب.

ومواكبة لنمو القوى الداعية الى الاستقلال الوطني والسلم والتقدم الاجتماعي تلوح امكانية حقيقية تزداد وضوحا يوما بعد يوم ، من شأنها أن تتيح درء أية محاولة تستهدف اشارة حرب عالمية جديدة واحباط تلك المحاولات تدريجيا. بيد أنه نظرا للتدابير الخرقاء التي تعمد اليها قوى البغي والعدوان ما زال خطر نشوب حرب اباداة للانسانية ماثلا أكثر من أي وقت مضى حيث أن تلك القوى تمضى قدما في سباق التسلح

ولاسيما في المجال النووي بفضية الاخلال بالتوازن الاستراتيجي . بل والاسوا من ذلك انها تحت شعار زائف تسميه " مبادرة الدفاع الاستراتيجي " استهلت برنامجا لمد سباق التسلح الى الفضاء الخارجي مما يشكل تهديدا خطيرا لشعوب العالم* .

* تولى الرئاسة نائب الرئيس ، السيد بيروكال موتو (كومتاريكا).

ويعتبر الكفاح لوقف سباق التسلح على الأرض وفي الفضاء الخارجي قضية ذات أهمية فورية وأولوية لجميع الشعوب . فكل عمل يهدف الى تحقيق السلم واستقلال الامم وسيادتها ويسعى الى الديمقراطية والرفاهية والعدالة الاجتماعية لا يمكن فعله عن الكفاح المشترك لمنع نشوب حرب نووية . وبالإضافة الى المبادرات السلمية البنّاءة الأخرى التي قام بها الاتحاد السوفياتي يمثل قراره الذي اتخذه من جانب واحد بوقف التجارب النووية حتى نهاية هذا العام ، بادرة واضحة على حسن النوايا واسهاما هاما في قضية السلم والامن الدوليين .

شهدت أوروبا ، خلال العقود الأربعة الماضية عملية طويلة ومعقدة من أجل الحفاظ على السلم والتعايش السلمي بين النظامين الاجتماعيين المتعارضين ، وقد جميع محاولات القوى الامبريالية الرامية الى القضاء على النظام الاشتراكي الذي ظهر في أعقاب الحرب العالمية الثانية . وقد أثمر ذلك الكفاح بالتوقيع على وثيقة هلسنكي الختامية في عام ١٩٧٥ التي حددت الإطار للتعايش السلمي ، وأكد عليها مؤتمر مدريد في عام ١٩٨٢ . ولكن نظرا للطبيعة الملازمة التي لا سبيل الى تغييرها للامبريالية ، يتواصل الكفاح من أجل تدعيم التعايش السلمي في أوروبا وتظل قضية كيفية تجنب مواجهة نووية تكون عواقبها الحتمية كارثة على البشرية جمعا ، قضية متفجرة .

وخلال العقود الأربعة الماضية ، وبالرغم من عدم وجود حرب عالمية ، لم تعرف شعوب آسيا السلام الحقيقي . فقد واجهت حروبا من أطول الحروب وأشدّها دموية في التاريخ . وتعتبر آسيا في الوقت الحالي واحدة من مناطق الازمات في العالم نتيجة سياسات بعض القوى الامبريالية والعسكرية التي تحاول تحويل آسيا والمحيط الهادي الى ساحة للمواجهة السياسية والعسكرية . ومن الواضح أن آسيا ما زالت مفتقرة الى إطار للتعايش السلمي ، لكن المقدمات المنطقية لهذا الإطار بدأت تتشكل . فقد حققت شعوب القارة الآسيوية خلال العقود الأربعة الماضية انتصارات متعاقبة في النضال من أجل الاستقلال الوطني والتقدم الاجتماعي . ومن ثم أمكن ظهور توازن للقوى في صالح السلم يؤدي الى تغيير وجه العالم بصورة جذرية بالرغم من عناد القوى الامبريالية والاستعمارية . ومهما كان طول الكفاح ومدى تعقده فإن ذلك الكفاح الذي يتوافق مع

اتجاه عصرنا من أجل التعايش السلمي في آسيا والمحيط الهادئ سيثمر دون شك . وفي هذا الصدد ، فإن الاقتراحات التي قدمها الاتحاد السوفياتي بشأن بناء الثقة المتبادلة في الشرق الأقصى وحول عقد هيئة لمناقشة جميع المسائل المتعلقة بالسلم والأمن في آسيا والمحيط الهادئ ، ومبادرة منغوليا المتعلقة بالتوقيع على معاهدة لعدم الاعتداء المتبادل وعدم استخدام القوة في العلاقات بين الدول في آسيا والمحيط الهادئ تبدو كلها مقترحات واقعية .

وخلال السنوات الأربعين الماضية ، قامت مئات الملايين من شعوب الأمم المستعبدة بتحطيم قيود الإستعمار واستعادت إستقلالها وحريتها . وفي هذا المناخ المنتشي بالإنتصار ، وتماشيا مع الإتجاه العام ، إعتمدت الأمم المتحدة منذ خمسة وعشرين عاما ، في دورتها الخامسة عشرة ، " اعلان منح الإستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة " . وبعد ذلك اعتمدت الأمم المتحدة العديد من القرارات الهامة الأخرى من أجل التأكيد على حق جميع الشعوب في العيش مستقلة متمتعة بالسيادة والوحدة والسلامة الإقليمية ، وحقها في اعتماد النظام السياسي الذي تختاره . بيد أن العديد من الشعوب في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية وأوقيانوسيا لا تزال تخوض نضالا عنيفا من أجل الحصول على تلك الحقوق غير القابلة للتصرف والإحتفاظ بها .

فشعوب أمريكا الوسطى ومنطقة الكاريبي تناضل ضد السيادة العدوانية للولايات المتحدة الأمريكية الموجهة بصفة خاصة الى كوبا ونيكاراغوا ، والرامية الى إدامة الإستعمار في بورتوريكو وقمع الحركة الثورية في السلفادور وغيرها من الحركات الوطنية التقدمية . بل وأرسلت قوة عسكرية لغزو غرينادا . لقد أدت هذه السياسة الى خلق التوتر وهددت الاستقرار والسلم في المنطقة وأضرت بالجهود التي تبذلها مجموعة الكونتادورا من أجل التوصل الى حل تفاوضي للحالة في أمريكا الوسطى .

ويواصل شعب ناميبيا ، بقيادة المنظمة الشعبية لأفريقيا الجنوبية الغربية ، وشعب جنوب أفريقيا بقيادة المؤتمر الوطني الإفريقي ، نضالهما الطويل الشاق والباسل ، ضد السيطرة الوحشية للإستعمار والغسل العنصري ، في سبيل ممارسة حقها في

تقرير المصير والامتقلال . وتتعرض دول خط المواجهة بمسورة مستمرة لاعمال العسوان والتهديد التي ترتكبها بعض القوى الامبريالية والنظام العنصرى في جنوب افريقيا ضد تلك الدول الجاهدة في الدفاع عن استقلالها وسيادتها وامنها وتأكيد حقها في الإسهام بمسورة فعالة في تحقيق رغبة البشرية جمعاء في القضاء على القلعة الاخيرة للإستعمار في ذلك الجزء من العالم .

كما تواصل شعوب منطقة الشرق الاوسط نضالها المستمر ضد الاسرائيليين الصهاينة وسادتهم الذين يكشفون سياستهم العدوانية ضد الشعب الفلسطيني ويمعدون محاولاتهم الرامية لتقويض وحدته ويمرون على عدم الإعتراف بحقوقه الوطنية وحقوق الشعوب العربية الاخرى . بل وان الاسرائيليين الصهاينة قاموا ، اثناء إنعقاد الدورة الحالية للجمعية العامة ، بقصف جوى لمقر قيادة منظمة التحرير الفلسطينية بالقرب من تونس ، وفي الوقت نفسه تقريبا ، قام العنصريون في جنوب افريقيا بشن هجوم مسلح على انغولا . وكلا العمليين الإجراميين نابع من نفس سياسة إرهاب الدولة التي تدينها فييت نام بشدة .

وفي آسيا والمحيط الهادى ، لم ينفذ بعد حق تقرير المصير للأقاليم الصغيرة ، كميكرونيزيا وكاليدونيا الجديدة . وفي مواجهة المحاولة الرامية الى إقامة دولتين كوريتين والوجود المستمر لقوات الولايات المتحدة الامريكية في كوريا الجنوبية ، يجد الشعب الكورى نفسه مرغما على مواصلة كفاحه من أجل التوحيد السلمى والسيادى لبلاده . وبالرغم من الإنجازات الضخمة التي حققها شعب كمبوتشيا في إعادة بناء بلسده وتنميته ، عليه أن يبذل قصارى جهده لسنوات عديدة قادمة حتى يقضي نهائيا على خطر استئناف عملية الإبادة الجماعية التي تشجعها بكين . ولا تزال جمهورية افغانستان الديمقراطية تواجه حربا غير معلنة يشنها عليها عملاء الإمبريالية وإتجاهات الهيمنة لدى دولة كبرى .

وان فييت نام ، بوصفها شعبا خاض حربا استمرت ثلاثين عاما ضد العدوان الخارجي وكان الهدف لحرب تخريبية ذات أوجه متعددة منها عليه جاره في الشمال ، لتكّن تعاطفا قويا لشعوب آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية وأوقيانوسيا في كفاحها ضد الامبريالية والامتعمار وتأييدها تأييدا حازما .

لقد تم القضاء على الامتعمار . ولكن يتزايد بقدر أكبر استفلال الشعوب وقمعها والسيطرة عليها تحت مختلف أشكال الامتعمار الجديد . ويعتبر نضال البلدان النامية على الجبهة الاقتصادية في هذا الوقت مسألة ملتهبة . ولا تزال كثير من القرارات التي اتخذتها الامم المتحدة حبرا على ورق في حين تستمر الاقتصاديات الوطنية للبلدان النامية في التدهور تحت عبء المعوقات الهائلة والديون الخارجية الضخمة . وتبرز هذه الحالة ضرورة والحاح الكفاح من أجل إقامة نظام إقتصادي دولي جديد .

وتبرهن حركة عدم الإنحياز على تصميم وحيوية الشعوب المكافحة ضد الامبريالية والامتعمار وغيرهما من القوى الرجعية ، من أجل السلم والاستقرار والتنمية . وان القرارات التي اتخذتها حركة عدم الإنحياز ، وخاصة القرارات التي اتخذتها في مؤتمر القمة السادس والسابع وفي مؤتمر وزراء الخارجية الذي عقد مؤخرا في لواندا ، لتستجيب لمقتضيات الحالة وتتفق مع ميثاق الامم المتحدة . وتكرر جمهورية فييت نام الاشتراكية تأييدها لهذه القرارات وتعتقد انها ستحظى بموافقة الامم المتحدة ودعمها .

وفي الوقت الذي يحتفل فيه المجتمع الدولي بالذكرى السنوية الاربعين لانشاء الامم المتحدة ، تحتفل جمهورية فييت نام الاشتراكية كذلك بمرور ١٤ عاما على انشائها . وقد كان على أول دولة للعمال والفلاحين في جنوب شرقي آسيا أن تنتظر ، بسبب العقبات التي كانت تضعها القوى المصرة على إعادة عقارب الساعة الى الوراء ، ٢٢ عاما قبل أن تصبح عضوا في هذه المنظمة .

غير انه خلال العقود الاربعة الماضية ، هزم الشعب الفيتنامي في كفاحه من أجل السلام والاستقلال واعادة توحيد الوطن والاشتراكية ، بشمن غال دفعه من دمائه ومدعما بالتضامن الوثيق للمجتمع الدولي ، لا سيما تضامن شعبي لاو وكمبوتشيا

الشقيقتين ، المحاولات التي قامت بها قوى الاستعمار والامبريالية والرجعية الدولية بهدف تحقيق مخططاتها . ومن ثم قدم الشعب الفيتنامي إسهاما قويا من تعزيز الإتجاه المعادى للإمبريالية والاستعمار في جميع أنحاء العالم .

وخلال السنوات الست الماضية قدمت شعوب الهند الصينية الثلاثة ، ببذلها جهودا متواصلة وطرحها لمبادرات ملمية ببناءة تتفق مع مصالح الاطراف المعنية ، إسهاما كبيرا في إحباط سياسة المواجهة والتوتر التي تنتهجها القوى الامبريالية والرجعية . وبالتالي ، توجد الآن فرصة حقيقية لوضع إطار للتعايش السلمي بين الدول في جنوب شرقي آسيا ، وبينها وبين البلدان خارج المنطقة ، ولبناء منطقة جنوب شرقي آسيا التي يسودها السلم والاستقرار والتعاون .

وفي حال التوصل في وقت قريب الى حل سياسي يضمن أمن وسيادة جميع دول المنطقة وشعوبها ، بما فيها كمبوتشيا ، فإن الانسحاب الكامل للقوات الفيتنامية الطوعية سينجز قبل الموعد النهائي المحدد بعام ١٩٩٠ ، وهذا قرار اتخذته حكومتا فييت نام وكمبوتشيا من جانب واحد . وعلاوة على ذلك ، أعلنت حكومة كمبوتشيا الشعبية استعدادها للدخول في محادثات مع مختلف المجموعات والافراد في صفوف المعارضة لبحث تحقيق مصالح وطنية تقوم على أساس القضاء على زمرة بول بوت وتنظيم انتخابات عامة بعد الانسحاب الكامل للقوات الفيتنامية الطوعية من كمبوتشيا .

وينبغي أن نضيف أن مؤتمر وزراء خارجية بلدان الهند الصينية الثلاثة الذي عقد مؤخرا قد اعتبر أن الإقتراح المقدم من ماليزيا باجراء محادثات مبادرة تستحق أن تؤخذ في الحسبان ، وبالتالي فان ظروف ايجاد حل سياسي للمشكلات في جنوب شرقي آسيا وكمبوتشيا تتطور بصورة ثابتة وتتفق المصالح الوطنية لفيت نام في سعيها هذا من أجل بناء منطقة جنوب شرقي آسيا المتمتعة بالسلم والامن مع مصالح المجتمع الدولي . وقد بذلت فييت نام ومستبدل قصارى جهدها للإسهام في إنجاح هذه القضية النبيلة . ونحن نرحب في الوقت نفسه بالجهود المشتركة التي تبذلها البلدان المعنية وبالمبادرات الرامية الى تحقيق هذه الغاية أيًا كان مصدرها . ويسرنا أن نلاحظ أن المحادثات التي أجريت أخيرا بين فييت نام كممثلة لبلدان الهند الصينية الثلاثة وبين

اندونيسيا كمثلة لبلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا قد أفضت الى نتائج إيجابية على الرغم من بعض الاختلافات . وقد مهدت هذه المناقشات الطريق لعملية حوار حقيقي على قدم المساواة وبروح من الإحترام المتبادل والمراعاة المتبادلة للمصالح المشروعة لكل طرف وعلى أساس التكافؤ دون أن يفرض طرف آراءه على الطرف الآخر ودون تدخل دول من خارج المنطقة ، بهدف التوصل الى حل عادل لمسألة جنوب شرقي آسيا . ونحن نود أن نشكر البلدان الشقيقة لتشجيعها الحوار السئى يجرى بهذه الروح . وفي الوقت نفسه ، نأسف لان دولة كبرى تصر على عرقلة عملية الحوار هذه ، على الرغم من شهور فشلها في ذلك .

ونحن نقدر بصفة خاصة الإسهام الإيجابي للأمين العام للأمم المتحدة في السعي لإيجاد حل سياسي في صالح السلم والاستقرار والتعاون في جنوب شرقي آسيا . ونقدر بالمثل المساعدة الاقتصادية والتقنية القيّمة والفعالة التي تقدمها الينا الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة في مجال بناء وطننا .

وفي الذكرى السنوية الاربعين للأمم المتحدة ، يحيي وفد فييت نام تحية حارة لإسهامات هذه المنظمة في تحقيق السلم والامن الدوليين واستقلال شعوب العالم وحريرتها وسعادتها . ولا ريب في أن الأمم المتحدة متقدم في المستقبل ، على الرغم من الصعوبات والتعقيدات العديدة التي لا تزال قائمة ، وامتنادا الى قوة منجزات الحركات الشورية وقوى السلم ، إسهامات أكبر مما قدمت حتى الآن في صالح المجتمع الدولي .

السيد برّي (الصومال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اود بادئ ذي بدء ، بالنيابة عن جمهورية الصومال الديمقراطية وبالامالة عن نفسي ، أن انقل الى سعادة السفير دى بينييس اخلص التهاني لانتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها الاربعين . فمن المناسب تماما لدبلوماسي له خبرته العريضة بشؤون الامم المتحدة ، معروف لدى الجميع بحكمته وعلمه ، أن يتولى توجيه مداوات هذه الدورة التاريخية .

كما اغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديرنا لسلفه السفير لوماكا النى اضطلع على خير وجه بمسؤولياته كرئيس للدورة التاسعة والثلاثين .

وقبل أن ادخل في متن بياني ، اسمحوا لي ، نيابة عن الصومال حكومة وشعبا ، أن أعرب عن تعاطفنا العميق مع حكومة المكسيك وشعبها للخسائر المفجعة في الارواح والممتلكات ، التي نزلت بهما نتيجة للزلزال .

وإنه لشرف لي أن اشارك في هذه الدورة من دورات الجمعية العامة ، التي نحتفل فيها بالذكرى الاربعين لانشاء الامم المتحدة . وهذه المناسبة لا بد وان تكون مدعاة للاحتفال ، لان الهيئة العالمية ، رغم أوجه اخفاقتها وقصورها ، برزت كمنصر لا جدال عليه ، في عالمنا المعقد المتكافل ، وسواء رغبنا أم لم نرغب ، فاننا نعيش في عصر أصبح فيه الامل الوحيد لمستقبل يسوده التعقل والسلم ، كامنا في تنفيذ المقاصد والمبادئ التي صاغها واضعو الميثاق ببصيرة نافذة . ولئن كنا لا نستطيع بعد الزعم بأن رؤياهم قد أصبحت حقيقة واقعة ، فمن الحقيقي بالقطع أن الاساس المتين للتعاون الدولي في كل مجال من مجالات العمل الانساني قد أقيم بالفعل .

وفي مجال النهوض بعملية انهاء الاستعمار ، وإقرار حق الشعوب في تقرير المصير ، ساعدت المنظمة العالمية على بزوغ مجتمع من الدول ذات السيادة متوخية في ذلك مبدأ العالمية كهدف لها . وعلى حين نجد أن هذه المهمة الاساسية لم تستكمل بعد ، فان المنجزات بعيدة المدى التي حققتها الامم المتحدة في هذا المجال عززت الكرامة الانسانية وتطلعات ملايين البشر في جميع انحاء العالم ، الذين استعادوا حريتهم ويتمتعون الآن بحقهم في هوياتهم الوطنية وحقهم في أن تكون لهم دولة .

ومن المنجزات الكبرى لهذه المنظمة العالمية حقيقة أن الدراسات الشاملة التي تجريها للمشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والعلمية أصبحت الآن تستخدم يوميا وعلى نحو عملي وفعال لصالح الدول الصغيرة والمتخلفة بل ولصالح البشرية جمعاء وعندما نؤمن النظر في ذلك النطاق الواسع من شواغل الأمم المتحدة ، وهو نطاق يضم مسائل كتحسين أوضاع المرأة ، ووقف تدفقات اللاجئين ووضع قانون البحار- لابد أن نعترف أن وجود منظماتنا وعملها يعتبران تطورا تاريخيا ذا دلالة في الشؤون الانسانية .

وإذا ما بدت لنا الأمم المتحدة في كثير من الأحيان غير فعّالة في حسم الصراعات أو في إيجاد حلول عادلة للمشاكل الدولية . فإلّا يكمن في اخفاق الدول وعدم اعلانها لصالح السلم والامن العالميين على مصالحها الوطنية الانانية فالخطأ لا يكمن في هيكل المنظمة . الا انه من المؤسف أن الاحتفال بمنجزات المنظمة لابد أن يقترن بتقييم واقعي للموضع على المسرح العالمي ، هذا المسرح الذي لا يحظى فيه مبدأ الامن الجماعي بأى اهتمام يذكر ، بينما يظهر فيه الاستعمار والامبريالية والسيطرة الاجنبية بأكثر مما ينبغي ، وتزمن فيه التوترات والصراعات بسبب الانكار المستمر لحق تقرير المصير ، وتخلّف انتهاكات حقوق الانسان فيه بؤسا انسانيا مأساويا ، ولقد أصبح الموقف الدولي بالقطع يحمل في طيّاته تحديا لجميع الدول يحتم عليها مواجهته كشعور متجدد بالمسؤولية ، والوفاء بالتزاماتها بوصفها أعضاء في مجتمع الأمم العالمي .

وشمة مسؤولية جسيمة ازاء السلم والامن العالميين ، تقع بمفء خاصة على عواتق الدول الحائزة لاسلحة نووية . ان آمال وتطلعات جميع الشعوب في كوكبنا تخيم عليها ظلال كثيية نتيجة للتنافس العالمي الخطير القائم بين تلك الدول ، والقدرة المتزايدة باطراد لاسلحتها النووية على التدمير الشامل .

ان حكومتي تضم صوتها الى النداء العالمي الموجه الى الدول العظمى لاغتنام كل فرمة لتعزيز التعايش السلمي ، والتوصل الى اتفاق بشأن الخفض المتبادل لمخزونات الاسلحة النووية ، ووضع حدّ لامتدادات وتطوير واختبار ووزع الاسلحة النووية والاسلحة

الآخري ذات التدمير الشامل . ان المجتمع الدولي ينادى ، وعن حق ، بالاستثمار في الفوائد التي يمكن قياسها للتنمية بدلا من الاستثمار في الاملحة التي تتعامل مع الموت ، ولا يمكنها أن تجلب الامن لاي طرف كان .

وشمة تحدّ آخر يواجه جميع الدول الاعضاء ، يتمثل في الحالة الخطيرة السائدة في جنوب افريقيا . ان الامم المتحدة ما فتئت ، على مر السنين ، تبرز امام ضمير العالم ، وعن حق ، حقيقة ان الفعل العنصرى جريمة في حق الانسانية ، وقد ظلت تدعو الدول الاعضاء الى اتخاذ تدابير من شأنها القضاء على نظام لا يُعَدُّ بغيضا من الناحية الاخلاقية فحسب بل ويشكل تهديدا خطيرا للسلام والامن الدوليين والاقليميين .

فاليوم نشاهد صداما خطيرا كان من المحتم وقوعه بين الاغلبية السوداء - التي اصبح من الصعب احتواء غضبها واحباطها - والاقلية العنصرية العسكرية القوية التي تسعى مستيئمة للبقاء على مزاياها المجففة .

ولقد حان الوقت لان تستجيب جميع الدول لصوت الضمير الذى تتردد اصدائه في كل ركن من اركان المعمورة ، وتتعاون في تنفيذ التدابير التي اتخذتها الجمعية العامة منذ وقت طويل ، لاقامة مجتمع عادل في جنوب افريقيا . وترى حكومتى أنه من الحتمي ، في هذه المرحلة الجديدة والخرجة من النضال الدائر داخل وخارج جنوب افريقيا ، دعم قضية التحرير . بتكثيف الضغط الدولي على الاقلية البيضاء الحاكمة (*).

(*) عاد الرئيس الى مقعد الرئاسة .

ونحن نعرف بتجربتنا نفاق نظام برييتوريا وكذب ما يقطعه من وعود بالاصلاح .
والحقيقة الساطعة الآن أن زعماء السود من أمثال نيلسون مانديلا ما زالوا في السجون ،
وأن الاطفال والكبار على السواء يذهبون في كل يوم ضحية للقمع الوحشي للمعارضة
المشروعة . وقد أوضح النظام بجلاء أنه لن يتفاوض مع قادة جميع الفئات من أجل انهاء
الفصل العنصرى .

وفي اعتقادنا أن الوسيلة السلمية الوحيدة لمنع مأساة النزاع العنصرى الدامى
التي طال عليها الامد هي فرض العزلة على جنوب افريقيا ، ولا سيما بأن يفرض مجلس
الامن عليها جزاءات اقتصادية الزامية . ونأمل ألا يتقاصر المجلس عن أداء هذه
المسؤولية الجسيمة المرتبطة بالامن والسلم في الاقليم وفي العالم .

ومما يزيد من ضرورة فرض الجزاءات الاقتصادية على جنوب افريقيا أنها ما زالت
تحتل ناميبيا بصورة غير مشروعة متحديا قرارات مجلس الامن ونحن نرحب بادانة مجلس
الامن لمحاولات جنوب افريقيا الاخيرة فرض حكومة عميلة على شعب ناميبيا ، وما قامت به
من عدوان متكرر على اراضي أنغولا وبتسوانا وشعبيهما . الا أن الارهاب الدموى الذى
تمارسه جنوب افريقيا وانتهاكها السافر للقانون الدولى يتطلبان اتخاذ تدابير أهد .
ولا بد من اتخاذ اجراءات فعّالة لتنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) الذى لا يزال
الامس الشرعى الوحيد لامتقلال ناميبيا . ونرجو أن تتوافر الارادة السياسية اللازمة
لانهاء هذا الوضع الذى يقوّض مصداقية الامم المتحدة .

ويطلب الالتزام القوى من جانب الدول الافريقية بالنضال ضد الفصل العنصرى من
أجل استقلال ناميبيا ، أن نولي أولوية متقدمة أيضا للجهود الرامية الى احباط معسى
جنوب افريقيا الى زعزعة واضعاف اقتصاديات دول خط المواجهة وغيرها من الدول
الافريقية . ونحن ندعو الى أن يتعاون المجتمع الدولى تعاونا وثيقا من أجل اتخاذ
مبادرات في هذا المجال .

ومن المؤسف أن جنوب افريقيا ليس هو الجزء الوحيد في القارة الذى تهتده
السياسات الاستعمارية التي عفا عليها الزمن ، وسياسات العدوان العسكرى . وحكومتى

مضرة الى أن تسترعي انتباه المجتمع الدولي الى التدهور المستمر في السلم والامتقرار في القرن الافريقي بسبب أعمال العدوان المتكررة التي تقوم بها اشيوبيا على جمهورية الصومال الديمقراطية . ويتخذ ذلك الهجوم شكل قصف ارهابي للقري ومستوطنات الحدود ، وعبور الحدود الى داخل البلاد لمسافات طويلة ، واحتلال اراضينا احتلالا عسكريا .

وقد وقع آخر حوادث العدوان هذه منذ ثلاثة اسابيع فقط عندما قامت المدفعية والطائرات الاشيوبية بمهاجمة المراكز المدنية في الشمال الغربي - وفي المنطقة الوسطى من الصومال . وادى ذلك الهجوم الوحشي العشوائي الى وقوع الكثير من القتلى والجرحى وتدمير مساكن المزارعين الابرياء .

وتدعو حكومتي المجتمع الدولي الى أن يدين هذا الانتهاك المستمر للقانون الدولي من جانب اشيوبيا اذانة شديدة .

فالسلم والامتقرار في القرن الافريقي وفي المحيط الهندي ذي الهمية الحيوية ، ضروريان لتقدم شعوب المنطقة ورخائها ، كما انهما ضروريان لسلم العالم وامنه ، ولكن ما دامت اشيوبيا - الدولة الامبريالية في المنطقة - توامل انكار حق تقرير المصير على الشعوب التي تستعمرها في الصومال الغربي وفي ارتيريا وتيفرى فسوف يتوطن التوتر والنزاع في المنطقة . كما أن وجود دولة كبرى في القرن الافريقي والقوات العميلة لها من أجل قمع الحركات المشروعة للتحرر يرفع مستوى النزاع ويزيد من الاضطراب في الاقليم يجذبه الى حلبة الحرب الباردة .

وقد فرضت الام لا توصف على مئات من سكان القرن الافريقي لا بسبب الجفاف والمجاعة وهدما ، بل ايضا بسبب الخوف والرعب الناجمين عن القمع السياسي من جانب اشيوبيا عن طريق الترحيل الاجباري للسكان وعن طريق آشار المواجهة العسكرية الحتمية بين الاماني الوطنية والسيطرة الاستعمارية .

وأدت هذه العوامل جميعا الى تدفق اللاجئين باعداد كبيرة الى البلدان المجاورة . وقد أدى ذلك في حالة الصومال الى أن أصبح يزخر بأكثر عدد من اللاجئين

السياسيين في افريقيا . وطوال السنوات السبع الماضية كان وجود اللاجئين يفرض عبئا قاصما على اقتصاد بلادي الضعيف ، كما كان عبئا ثقيلا على سماحة المجتمع الدولي وكرمه . ويتوقف الوصول الى حل دائم لمشكلة اللاجئين في القرن الافريقي على ايجاد الظروف التي تشجع اللاجئين على العودة الى اوطانهم دون ان يخشوا القمع السياسي . ومن المؤسف انه لا يبدو في الافق حل من هذا القبيل .

ولن يمكن الوصول الى حل دائم وعادل لهذه المشكلة التي طال امدها الا اذا روعيت الاماني المشروعة والحقوق غير القابلة للتصرف للشعوب المضطهدة والمستعمرة في القرن الافريقي . ومن المؤسف ان جهودنا لم تلق النجاح حتى الان . والصومال على استعداد للاستجابة لنداء السلام . ونأمل ان يكون في الوسع اقناع اشيوبيا ايضا باختيار هذا السبيل .

ومن المؤسف ايضا ان مسألة الشرق الاوسط ما زالت من المسائل الباقية بغير حل رغم اهتمام الامم المتحدة بها طوال اربعين عاما فما زالت اسرائيل متشبثة باحتلال الاراضي العربية بالقوة وانكار حق الشعب الفلسطيني في العدالة وتقرير المصير . مستهينة بميثاق الامم المتحدة ومبادئ القانون الدولي . وهناك اتفاق في الرأي الدولي منذ امد طويل على ان انكار حقوق الفلسطينيين هو لب النزاع في الشرق الاوسط . وقد شهد العالم بمزيد من القلق تصاعد اعمال العنف في لبنان التي ترتكب تحديدا للقواعد المقبولة للسلوك الدولي وبقسوة وهمجية مما أدى الى نشر الموت والدمار بين سكان لبنان . والهجوم الاخير الذي شنته الطائرات الاسرائيلية على الاهداف المدنية في تونس وعلى مقر رئاسة منظمة التحرير الفلسطينية يكشف مرة اخرى عن غطرمة السياسات الاسرائيلية . ونود ان نعلن اننا ندين مثل تلك التصرفات .

ولا يجوز للدول التي تزرع الظلم والعدوان والاستهانة بحقوق الآخرين ان تتوقع ان تجني سلما او طمأنينة . وتعتقد حكومتي اعتقادا راسخا انه لن يكون هناك سلام في الشرق الاوسط الا بانسحاب اسرائيل من جميع الاراضي العربية المحتلة بما في ذلك القدس ، وإقرار الاماني المشروعة للشعب الفلسطيني واقامة دولته الخاصة به . وهذه

الحقائق المتعلقة بالوضع في الشرق الاوسط يجب أن تكرر مرة بعد أخرى في هذه الجمعية
وفي مجلس الأمن حتى يمكن التوصل الى عمل دولي متخافر لتحقيق تسوية عادلة وشاملة
للنزاع .

وتشارك حكومتي في القلق الذي أبدته حكومات كثيرة ازاء تصاعد التوتر
والاضطراب الدولي الناجم عن عدد من المشاكل السياسية التي اصحت بنودا ثابتة غير
مرغوب فيها في جدول أعمال الجمعية العامة .

وفي هذا السياق تضم حكومتي مرة أخرى صوتها الى الدعوة العالمية لانتهاء
النزاع المفجع بين العراق وايران ، هذا النزاع الذي لا معنى له ولن يستفيد منه أي
من البلدين .

اننا ننظر أيضا بقلق بالغ الى استمرار الاحتلال الاجنبي لافغانستان والعمليات العسكرية التي تمارس بقسوة ضد الشعب الافغاني الباسل ، ونشني على الجهود التي يبذلها الامين العام لتحقيق تسوية سياسية تتضمن عودة اللاجئين الافغان الى وطنهم بسلامة وكرامة ، وانسحاب جميع القوات الاجنبية من ذلك البلد واستعادة افغانستان لاستقلالها ووضعها غير المنحاز .

وفي حالة كمبوتشيا حيث فقد شعبها الذي طالت معاناته حريته وانكر عليه حقه في تقرير مستقبله ، يحدونا الامل ان تهيب الجهود الاقليمية والدولية ظروفًا للحرية والعدالة والسلم في كمبوتشيا وفي منطقة جنوب شرقي آسيا بأسرها .

وتعد الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا من مصادر القلق العميق لبلادي فهذه الحالة من الخطورة بحيث تستلزم الدعوة الى عقد دورة استثنائية للجمعية العامة تنظر في أفضل وسيلة يمكن بها للمجتمع الدولي مساعدة القارة للتغلب على مشاكلها البيئية والاجتماعية والاقتصادية المعوقة . ان ارواح ملايين الافارقة وآمال الملايين غيرهم في أن يمشوا في المستقبل حياة معقولة يهددها اجتماع الكوارث الطبيعية والكوارث التي يمنعا الانسان والتي تؤثر في عدد كبير من البلدان الافريقية . ففي بلادي تراكمت مشاكل الجفاف المتكرر والتصحر وتدفق اللاجئين الذي يشكل كارثة على الاقتصاد الضعيف وعلى البنية الاساسية الهشة لبلادنا . وكانت تكفيها هذه المشكلات ولكن اضيفت اليها معدلات التبادل التجاري المعاكسة وأعباء الديون الباهظة الناجمة عن ارتفاع أسعار الفائدة .

والدول الافريقية ملتزمة تماما بخطة عمل لاغوس . التي تطالبها بالانطلاق بالمسؤولية الرئيسية لتنميتها ، وبالاستفادة الى أقصى حد من التعاون الاقليمي في حل المشاكل المشتركة . الا انه اذا لم يقرر المجتمع الدولي توفير مساعدات متوسطة الاجل وطويلة الاجل الى جانب الماعدة في حالات الطوارئ ستظل بلداننا كالساحب ضد التيار الذي لا يستطيع التقدم الى الامام بالرغم من بذله كل ما في وسعه من جهد .

وتأمل حكومة بلادي في أن تكون المساعدة اللازمة آتية قريبا وأن تركز على المجالات ذات الأولوية القصوى التي حددها هذا العام مؤتمر القمة الحادي والعشرون لرؤساء دول وحكومات البلدان الاعضاء في منظمة الوحدة الافريقية . ان تحسين الحالة الغذائية في افريقيا وانهاش التنمية الزراعية في القارة بأسرها وتخفيف عبء الديون الخارجية كلها مجالات حيوية جدية بالاهتمام الفوري . ومن الواضح أيضا أن هناك حاجة في الوقت ذاته الى دعم الجهود الرامية الى تحسين وسائل النقل والاتصال .

وفي اعتقادنا أنه يجب ايلاء اهتمام خاص لمدى ارتباط الازمة الاقتصادية في افريقيا بمشكلة أوسع نطاقا هي وجود نظام اقتصادي دولي غير منصف وغير متوازن . ومن المؤسف أن بلدان الشمال لم تظهر بعد أنها تشارك العالم النامي رؤيته لنظام اقتصادي أكثر عدالة يحقق النفع المتبادل للبلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو على حد سواء . ويؤسفنا أن النضال الذي يجري في المنظمات الدولية لتحسين معدلات التبادل التجاري وابرام اتفاقات سلمية فعالة وتخفيف الحماية وتخفيف عبء الديون وزيادة المساعدة الانمائية لم يكلل بالنجاح في معظم الاحيان ويعد الميل الى التخلي عن التعددية والتعاون الدولي في المجالين السياسي والاقتصادي على السواء نكسة مخيبة للآمال في نظام عالمي قائم على أساس العدالة والتقدم والسلام .

والمرجو أن تتيح مناسبة الذكرى السنوية الاربعمين للأمم المتحدة فرصة جديدة لتقييم تجربة العقود الاربعة الماضية وتجديد العزم على أن نعرز أسس التعاون الدولي التي أرسيت بشكل راسخ .

وأود في هذا السياق أن أشيد بالعمل المتفاني والدبلوماسية الفعالة للسيد خافيير بيريز دي كوييار في سعيه للتوصل الى حلول للعديد من مشاكل عصرنا المعقدة . وينبغي أن نولي جميعا اهتمامنا للتقييم البناء والدقيق للحالة العالمية ، كما هو وارد في تقرير الأمين العام الى هذه الجمعية . ولا يمكن لأي منا أن يتجاهل الكلمات الاستهلاكية للتقرير التي تذكر أننا نواجه اليوم عالما تكاد بشائره أن تكون لا نهائية ، ولكنه أيضا عالم ينطوى على خطر قد تتكون فيه النهاية ،

ونحن في حاجة الى الفرص التي تتيحها الامم المتحدة كما نسير على مسار من شأنه ان يمكننا من تحقيق الامال والاماني المنصوص عليها في الميثاق .

السيد سيويبا(نيبال)(ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني ان انقل اليكم - سيدي - وللممثلين الحاضرين هنا تحيات عاهل بلادنا صاحب الجلالة الملك بيرندرا بير بيكرام شاه دف ، وايضا اطيب تمنيه بالنجاح لهذه الدورة الحالية للجمعية العامة .

واود ايضا ان اعرب لكم - سيدي - عن تهنئة وفد بلادي الحارة الصادقة على انتخابكم بالاجماع لهذا المنصب السامي لرئاسة الدورة الاربعين للجمعية العامة ويسعدنا ان نرى رجلا له مكانتكم ومهارتكم يقود اعمال هذه الدورة الهامة . ويشمر وفد بلادي بالثقة في انه في ظل قيادتكم الحكيمة لمداوات هذه الدورة التي توافق الذكرى السنوية الاربعين لتأسيس الامم المتحدة ، ستكون هذه الدورة من ابرز الدورات .

كما يود وفد بلادي ان يسجل تقديره العميق للسيد بول لوساكا الذي قاد اعمال الدورة السابقة للجمعية العامة بتفان وامتياز بالغين .

وانه لمن دواعي سروري العظيم ان اشيد بالامين العام لمنظمتنا السيد خافيير دي كوييار على جهوده وموضوعيته في النهوض بقضية السلم والوثام والتعاون في هذه الاوقات التي تتسم بالتحدي والتغيرات السريعة .

اسمحوا لي ان اغتنم هذه الفرصة ايضا كي اعرب عن عميق تعاطف حكومة صاحب الجلالة ملك نيبال وشعبها مع حكومة وشعب المكسيك الشقيقين للخسائر الفادحة التي لحقت بهما نتيجة للزلازل الاخيرة .

وحيث ان عام ١٩٨٥ يوافق الذكرى السنوية الاربعين لانشاء الامم المتحدة ، فان هذه الدورة تهيئ لنا فرصة ملائمة لتقييم منجزات الامم المتحدة وللتمعن في سجلها الذي لم يحالفه التوفيق في عدد من المجالات الحيوية للعلاقات الدولية

وبالعضوية التي أوشكت أن تكون عالمية تماما ، أصبحت الجمعية العامة للأمم المتحدة تمثل برلمان الأمم الذي تنعكس فيه جميع الجوانب الاجتماعية والثقافية والسياسية للعالم بكل شرائها . وفي هذا العالم الذي يفتقر الى الكمال والذي تتعرض فيها العدالة للاحباط ، يمكن أن تجد القضايا العادلة آذانا صاغية في الأمم المتحدة . وذلك ما يؤكد بالفعل احتفالنا هذا العام بالذكرى الخامسة والعشرين للاعلان التاريخي لمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة .

وتشير التقديرات الى أنه وقر منذ إنشاء الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥ ما يزيد على ١٥٠ من النزاعات المحلية والاقليمية . وقد ترتبت على هذه النزاعات عواقب خطيرة ذات أبعاد مأساوية للغاية ، من حيث الخسائر في الأرواح والدمار المادي . ولكن من ناحية أخرى كانت جهود الوساطة وعمليات صون السلم التي بذلتها الأمم المتحدة فعالة في حسم كثير من الخلافات الدولية أو احتوائها في عدة مناطق حساسة من العالم . وقد جاء في دراسة أجريت منذ بضعة أعوام أن الجهاز الدولي قد نجح في ما يزيد على ١٠٠ حالة في منع اندلاع الحرب أو السيطرة على نزاع متفجر . وبينما نجد أن الأمم المتحدة لديها كل الأسباب التي تدعوها للزهو بسجلها في عمليات صون السلم ، فإن مصدر قوتها الاساسي ، كما أوضح الأمين العام بحق ، هو إرادة المجتمع الدولي التي تمثله . ومن الجلي أنه ما كان لجهود حفظ السلم أن تنجح لولا تعاون الأطراف المعنية وتوافر الإرادة السياسية اللازمة لدى جميع الدول الاعضاء .

لقد حققت الأمم المتحدة وأسرتها من الوكالات المتخصصة والاجهزة المنبثقة عنها ، نجاحا باهرا في عدة قطاعات ، ولاسيما في المجالات الاجتماعية والاقتصادية وفي عملية انهاء الاستعمار . والحقيقة ، أن المنجزات التي حققتها وكالات الأمم المتحدة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والانسانية مدعاة للاعجاب بصفة خاصة . وقد قدمت تلك الوكالات اسهاماتها القيمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية . كما أن المؤتمرات والبرامج والاعلانات الدولية المتعلقة بالقضايا الاساسية ، مثل مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة ، والعلم والتكنولوجيا ، والسكان ، والبيئة

ودور المرأة في السلم والتنمية ، كلها قد أيقظت الوعي العالمي بتلك القضايا الرئيسية . لقد أسهمت هذه الانجازات المتأنية التي حققتها الامم المتحدة اسهاما عظيما في تحقيق مقاصد الميثاق في جميع المستويات الاساسية للجهد الانساني . وقد كانت انجازاتها كبيرة في تعزيز التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه ، بما في ذلك صياغة تعاريف معتمدة لحقوق الانسان وحرياته .

هذه نماذج قليلة على سبيل المثال لا الحصر للانجازات الهامة التي حققتها الامم المتحدة خلال الاربعين عاما الماضية . وللأسف ، توارت هذه النجاحات تماما وراء الاخفاق الكامل في احراز أى تقدم في ثلاث قضايا أساسية من قضايا عصرنا وهي : أولا ، عدم القدرة على ايجاد نظام فعال لصيانة السلم والامن الدوليين ، ثانيا ، الاخفاق في كبح جماح سباق التسلح ، ثالثا ، استمرار حالة الجمود في الجهود الرامية الى إقامة نظام اقتصادى دولي عادل .

لقد أنشئت الامم المتحدة لانقاذ الانسانية من ويلات الحرب . وقد ولدت المنظمة وسط دمار شامل في خضم الحرب العالمية الثانية . ونتيجة لصدات الحرب تولدت الثقة المفرطة في قدرة المنظمة على إقامة نظام عالمي آمن . وإنحصرت الرؤية آنسذ في وضع نظام لصيانة السلم والامن الدوليين يعتمد أساسا على وجود مؤسسة تضمن التسوية السلمية للمنازعات ، تلك المنازعات التي تعتبر المصدر الرئيسي لحالة عدم الامن بين الدول . ومن شأن هذا النظام النموذجي المعتمد على القانون الدولي أن يؤدي الى تعميق الايمان بالحقوق الاساسية للانسان وكرامة البشر وقيمتهم ، ومن ثم يعزز التقدم الاجتماعي ويحقق للجميع مستويات معيشية أفضل في ظل مزيد من الحرية .

والامم المتحدة هي رابطة للدول التي قررت ، من خلال ممارسة إرادتها السيادية الحرة ، أن تلتزم وتتمسك بالمبادئ والمقاصد التي يجسدها الميثاق . فالتعاون بين الدول الاعضاء ، ولاسيما بين الاعضاء الدائمين في مجلس الامن الذين أنيطت بهم مسؤولية خاصة في صيانة السلم والامن الدوليين ، هو الشرط الاساسي لنجاح هذه المنظمة . ومن ثم تتضح الاسباب التي أدت الى المعوكة البالغة والبطء الشديد اللذين اتسمت بهما عملية

إقامة نظام دولي فعال فهناك من ناحية ، الدول الكبرى بعلاقاتها المعقدة المتشابكة ، والتي باتت أسيرة مخاوفها وشكوكها ، وهناك من ناحية أخرى غالبية الدول والشعوب التي منيت بدرجات متباينة من عدم الاستقرار والضعف الاقتصادي والتخلف الاجتماعي . وبينما تولد بمرور الزمن لدى هذه الشعوب الطموح الى حياة أفضل ، فما زالت القيود الاقتصادية وعدم الانصاف الذي يتسم به النظام الاقتصادي الدولي ، فضلا عن مشاكل بنيتها الأساسية ، تربط هذه الشعوب بنظام اقتصادي لا يؤدي الى تحقيق طموحاتها المتزايدة* .

لقد انطأ الميثاق بمجلس الامن مسؤولية أساسية هي الحفاظ على السلم والامن الدوليين . وقد عهدت المادة ٩٩ من الميثاق الى الامين العام بمسؤولية تنبيه مجلس الامن الى أية مسألة يرى أنها قد تهدد حفظ السلم والامن الدوليين . وإن لجوء الامناء العامين للأمم المتحدة الى استخدام المادة ٩٩ في الاضطلاع بمسؤولياتهم الجسيمة في مناسبات عديدة لهو في حد ذاته دليل على أنهم رجال دولة محنكون . الا ان المجلس لا يبادر الى العمل للاسف الا بعد ان تصبح الازمة على الابواب او بعد قيامها بالفعل . وفي الاربعين عاما الماضية ، اتسمت اعمال المجلس ، بدرجة كبيرة ، بطابع رد الفعل في مواجهة الازمات بدلا من منعها . وفي الغالب الاعم ، يختلف الاعضاء الدائمون في تصورهم للخطر . وحتى اذا توصل المجلس الى توافق ظاهر في الاراء بشأن المسألة المعروضة عليه ، فكثيرا ما تتسبب امور دخيلة في هذا التوافق . وتتجاهل بعض الدول قرارات المجلس دون عقاب ، وكثيرا ما تتحول المناقشات الى تبادل آلي للاتهامات والاتهامات المضادة . والالتزام الدائم باحكام الميثاق التي تقضي بالتجاوز عن اية اعتبارات ايديولوجية او غيرها عند وجود تهديد للسلم والامن الدوليين مهما كان مصدره وفي اى منطقة وقع ، امر ضروري اذا اراد المجلس ان يعمل وفق الاسلوب الذي

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد بروكال سوتو (كوستاريكا) .

توخاه اباؤنا الذين اسوا الامم المتحدة . وبعبارة اخرى ، فان جهود الامم المتحدة ستعرض للغسل اذا لم تقم الدول الاعضاء ذاتها بارساء دعائم للنظام والحضارة في العالم ، وذلك يتطلب بطبيعة الحال تعزيز الثقة والاحترام المتبادلين فيما بين الدول .

ولم يتحقق اى تقدم ملحوظ في العام الماضي فيما يتعلق بحسم بعض القضايا الرئيسية التي تهدد الهيكل الهش للسلام والامن الدوليين . فما زالت حالة "الاحرب واللاملم" تحيق بالشرق الاوسط . ونيبال مقتنعة بأنه لن يوجد حل عادل ودائم للمشكلة دون الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره ، وحق جميع دول المنطقة ، بما فيها اسرائيل ، في العيش بسلام داخل حدود آمنة معترف بها ، بمنأى عن التهديد بالقوة او استخدامها . ويتطلب تنفيذ هذه الخطوة المتبادلة انسحاب اسرائيل من جميع الاراضي التي احتلها منذ عام ١٩٦٧ . ونيبال على استعداد لتقديم مسانبتها لاي اجراء يرمي الى تخفيف حدة التوتر في المنطقة ، ويتيح التوصل الى حل عادل وشامل للمشكلة المتفجرة في الشرق الاوسط .

وتمثل الأحداث المفجعة في لبنان مصدرا آخر للقلق العميق . وقد اشتركت نيبال في قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان ، وهي تتعهد بمؤازرة أى تحرك لاستعادة سيادة لبنان المشروعة على كل اراضيه والحفاظ على ملامته الاقليمية . غير أن الاحداث المؤسفة التي تعرّض لها العاملون في هذه القوة تعرّض للخطر المفهوم ذاته المتعلّق بعمليات حفظ السلام التي تظلم بها الامم المتحدة وبغرض نجاحه . وتناشد نيبال جميع الاطراف المعنية أن تتعاون مع قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان في الاضطلاع بالمهمة المنوطة بها من مجلس الامن .

ومازالت الحالة في أفغانستان يعترئها الجمود رغم المطالبة المتكررة من الغالبية الساحقة من الدول الاعضاء بإنسحاب القوات الاجنبية ، ومناشدتها إحترام حق الشعب الافغاني في تقرير المصير . وفي هذا السياق ، يود وفد بلدى أن يؤكد من جديد تأييده التام للجهود التي يبذلها الامين العام وممثله الخاص السيد ديفغو كوردوفيزر من أجل التوصل الى تسوية سياسية للمشكلة الافغانية .

ولم يتحقق أى تقدم أيضا في ضمان إنسحاب القوات الاجنبية من كمبوتشيا ، وهو شرط لابد من تلبيته لتمكين الشعب الكمبوتشي من تقرير مصيره . وتؤيد نيبال المبادرات الاخيرة لبلدان اتحاد بلدان جنوب شرقي آسيا الرامية للتوصل الى تسوية شاملة وسلمية للمشكلة الكمبوتشية .

ولقد سببت الحرب المأساوية بين إيران والعراق خسائر فادحة في الارواح وأضراراً مادية هائلة . ونحن نوكد من جديد نداءنا الى كل من ايران والعراق لوقف القتال والسعي الى تسوية نزاعهما بالتفاوض .

وتشكل سياسة الغمل العنصرى التي ينتهجها نظام الاقلية العنصرية في جنوب افريقيا إنكارا لكل معايير السلوك الانساني تجلّى في إنغماس بريتوريا الاخير في أعمال العنف والقمع ضد أهالي جنوب افريقيا السود بها في ذلك النساء والاطفال . ويستحق عدوان بريتوريا الصارخ على البلدان الافريقية المجاورة ومحاولاتها زعزعة استقرارها أشد اللوم الدولي . ولقد إستمرت جنوب افريقيا في احتلال ناميبيا في تحد

صلى للفاية للراى العام العالمى ولقرارات الامم المتحدة ذات الصلة . وأوضحت مناورات جنوب افريقيا الاخيرة ، بما فى ذلك المناورات التى تهدف الى اءامة وجودها غير الشرعى فى ناميبيا ، بءلاء أن الخطوات الفعّالة بمقتضى الفصل السابع من الميثاق هى وحدها التى يمكن أن تجبر النظام العنصرى على الامتثال لارادة المجتمع الدولى .

ويؤكد وفد بلدى مرة اخرى دعمه القوى لسيادة قبرص وسلامتها الاقليمية وطابعها غير المنحاز . كما نؤيد الجهود التى يبذلها الامين العام من أجل ايجاد حل شامل لمشكلة قبرص .

ومازالت الحالة فى أمريكا الوسطى متّمة بالتوتر بالاضافة الى المناخ الساخن بالفعل والمشحون بالعنف والخوف والتهديد بزعة الاستقرار من جانب قسوات اجنبية . وتؤكد نيبال من جديد تأييدها لقرار مجلس الامن ٥٢٠ (١٩٨٢) وتؤازر جهود مجموعة كونتادورا للتوصل الى تسوية سلمية لضمان سيادة كل دول تلك المنطقة وإستقلالها وكرامتها .

ونحن نعيد التأكيد على إيماننا بضرورة تلبية تطلع الشعب الكورى لإعادة وحدته الوطنية بالطرق السلمية دون تدخل خارجى .

إن البند المعنون "التدابير الرامية الى منع الإرهاب" قد أءرج فى جدول أعمال الدورة السابعة والعشرين للجمعية العامة بناء على مبادرة من الامين العام وقتئذ . وشكلت الجمعية لجنة مخصصة معنية بالارهاب الدولى ، ونوقش الموضوع فى دورات لاحقة للجمعية العامة . وقد اتخذ الارهاب مؤخرًا شكلا وحشيا خاصا . فالارهاب يهلك حياة الابرياء ، ويسبب اضرارا وصدما كبيرة وتترتب عليه آثار عميقة من عدم الثقة وعدم اليقين ، مما يؤدى الى مناخ يتسم بالشك والخوف . ويؤدى هذا بشكل حتمى الى سلسلة من الاحداث التى تنتهى بمآسى إنسانية كبيرة . ونظرا لان هذه الافة من آفات الحياة المعاصرة تنتهك حقوق الانسان وكرامة الانسان وقيمه ، فإن وفد بلدى يحث هذه الجمعية على إتخاذ تدابير عاجلة من أجل تعبئة التعاون الدولى بشكل فعّال لمنع الارهاب ومكافحته .

ولقد نعت ميثاق الأمم المتحدة على تعزيز التقدم الاقتصادي والاجتماعي لجميع الشعوب بإعتبار ذلك أحد أهدافه الأساسية . ومع ذلك ، فإن العالم لم يحقق أى تقدم نحو ذلك الهدف السامي وأصبح يواجه الآن وضعاً اقتصادياً حرجياً . ومن شأن المعوقات الاقتصادية طويلة الأمد التي تواجه البلدان النامية أن تلحق ضرراً بليفاً بمعدل تنميتها في السنوات القادمة . ولن تكون الحالة الاقتصادية القائمة في أفريقيا غير جزء ضئيل من الكارثة الشاملة الوشيكة الحدوث إذا سمح للاتجاهات الحالية بالاستمرار دون أن تكبح . وتتطلب العوامل الضارة المؤثرة في الاقتصاد العالمي عملاً منسقاً ومستمرًا وقويًا من جانب المجتمع الدولي للتغلب على الأسباب الهيكلية للمسبب الحالية . وقد أكد استمرار التوقف في الحوار بين الشمال والجنوب ضرورة توافر الإرادة السياسية لقبول الأثار الكاملة للترابط المتزايد في الاقتصاد العالمي ولاتخاذ خطوات مبدعة وجريئة لعكس مسار الاتجاه الحاني . ويعتبر ذلك أمراً ملجأً للغاية نظراً لأن الفقر والعوز المنتشرين على نطاق واسع تكمن فيهما بذور التهديد للسلم والأمن الدوليين .

ولقد إضطعت الأمم المتحدة بدور حاسم في تطوير مفهوم التعاون الدولي من أجل التنمية وفي تنمية التعاون متعدد الأطراف . وقدمت الأنشطة الجارية لمنظومة الأمم المتحدة إسهاماً قيماً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية . ولكن حدث في السنوات الأخيرة لسوء الحظ تدهور مطرد في التعددية . وأحجمت الدول عن وضع استراتيجيات عالمية لمكافحة آثار الضيق الاقتصادي الحالي . وللأمم المتحدة القدرة على دعم المشاورات والمفاوضات الدولية الحكومية على نطاق العالم ، والامل معقود على زيادة توسيع نطاق أنشطتها لو كانت الدول الاعضاء مستعدة لاستخدامها بتصميم بغير التوصل إلى حلول للمشاكل الموجودة في النظام الاقتصادي الدولي .

ويمثل برنامج العمل الجديد الكبير للشمانينات لصالح أقل البلدان نمواً التزاماً راسخاً من جانب المجتمع الدولي بمساعدة أقل البلدان نمواً على تطوير هيكلها الأساسية ووضع برامج إنمائية على أساس مستمر . بيد أن العرض الدولي لتنفيذ

هذا البرنامج في النصف الاول من الثمانينات كان مخيِّباً للآمال . ونحن نناشد المجتمع الدولي مرة أخرى أن يرقى الى مستوى تعهده بتلبية الاهداف المحددة في البرنامج . وذلك الى أننا بوصفنا بلدا يواجه عوائق إضافية في جهوده الانمائية نتيجة لكونه بلدا غير ساحلي ، نطالب أيضا بالتنفيذ الفعّال للتدابير الخاصة التي إعتمدها الامم المتحدة لصالح البلدان النامية غير الساحلية .

وتؤمن نيبال بأن التعاون المتزايد بين البلدان النامية يعد عنصرا أساسيا للتعاون والتنمية الدوليين . وقد كان للآزمة التي طال أمدها في النظام الاقتصادي الدولي آثار خطيرة على الجهود التي تبذلها بلدان منطقة جنوب آسيا للتعجيل بخطى تنميتها . ويهددنا الاتجاه الحالي بإحتمال حدوث زيادة سريعة في عدد البشر الذين يعيشون في فقر مدقع . وقد دفعنا تعمُّد المشاكل التي تواجه منطقة جنوب آسيا وإتساع نطاقها الى أن نضع تصوُّرا لبرنامج التعاون الاقليمي لجنوب آسيا ونعمل على تنفيذه بالتدرج . وقد جعلنا التقدم المحرز حتى الآن نشعر بالتفاؤل إزاء سلامة التعاون الاقليمي لا كمجرد ممارسة في إتجاه الاعتماد الجماعي على الذات بل أيضا كوسيلة جادة لتعزيز التفاهم المتبادل والصداقة وحسن النية بين البلدان السبعة المشاركة في البرنامج في جنوب آسيا .

ان سباق التسلح المتصاعد ، وخاصة التنافس في مجال الاسلحة النووية ، قد أصبح من اكثر التحديات التي تثير قلق الجنس البشرى اليوم . والموارد التي يستهلكها التنافس في تكديس الاسلحة القادرة على القتل والتدمير لا حصر لها تقريبا ، وهي تتعارض بشكل مطلق مع المشاكل الاجتماعية الاقتصادية العاجلة التي تواجه بلدان العالم . وقد رحبت نيبال باستئناف المفاوضات بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الامريكية في وقت سابق من هذه السنة بشأن تحديد الاسلحة النووية ، ومثلنا مثل الاعضاء الاخرين في هذه المنظمة ، نتطلع الى نتيجة حقيقية ومبكرة لهذه المفاوضات .

ان السنوات القليلة الماضية كانت محطة للأمال ، وعلى وجه خاص بالنسبة للجهود المتعلقة بنزع السلاح . ومما يتناقض والتوقعات المبكرة ، فان الحظر الشامل على التجارب النووية ينتظر ترجمته الى واقع . والواقع ان فشل الدول الحائزة للأسلحة النووية في توفير أى مثل ملموس عن جهودها الحقيقية للتخفيف من سباق التسلح النووى يقوّض فعالية معاهدة عدم الانتشار . ولا يبدو ان ثمة أملا يذكر في الوصول الى نتيجة مبكرة وملموسة للمفاوضات بشأن حظر الاسلحة الكيميائية وبرغم جميع الجهود المبذولة فان نزع السلاح في مجالي القوات والاسلحة التقليدية مازال هدفا بعيد المنال . وعلاوة على كل ذلك نواجه اليوم خطر سباق التسلح وانتشاره في الفضاء الخارجي .

وهناك بعض المسائل التي تتجاوز المصالح الوطنية الضيقة لانها ترتبط بمسألة بقاء الجنس البشرى نفسه . وفي حين نرحب بالمفاوضات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، نعتبر أنه من الحتمي استخدام أقصى قدرات المفاوضات المتعددة الاطراف والثنائية في إطار تحديد الاسلحة ونزع السلاح . ويشكّل مؤتمر جنيف المتعلق بنزع السلاح محفلا متعدد الاطراف للحوار الجدى وللمفاوضات . وسيكون من المؤسف فعلا ألا يستخدم محفل الأمم المتحدة هذا إلا للبيانات العامة المتعلقة بالمواقف المتشددة والكلمات المنمّقة الطنّانة .

ونيبال تشارك في الامل بأن يفتح عام ١٩٨٥ ، وهو عام الذكرى الاربعين لإنشاء الأمم المتحدة ، عصرا جديدا يحل فيه حسن النية محل العداوة وعدم الثقة في العلاقات الدولية . وبناء على هذا الامل ، نرحب بمؤتمر القمة المقترح انعقاده بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام . فمثل هذه الاجتماعات لها اهمية اساسية بالنسبة لقضية السلم ، نظرا للمسؤولية الكبيرة التي يضطلع بها هذان البلدان في صيانة السلم والامن الدوليين . فعندما تتطور العلاقات بينهما على اساس تسوية الخلافات والتعاون ، ينجم عن ذلك أشر مؤات على المناخ الدولي العام .

لقد تحدثت عن بعض مشاغل ومفاهيم نيبال حول المسائل التي تواجه المجتمع الدولي اليوم . ان التزامنا بمبادئ عدم التدخل ولاسيما في الشؤون الداخلية للدول الاخرى ، واحترامنا الكبير للعدالة الدولية والقيم البشرية ، أديا بسياستنا المتمثلة في عدم الانحياز الى ان تركز على مقاصد الأمم المتحدة . ونحن نتطلع الى الأمم المتحدة بوصفها حامية للحرية ولسيادة البلدان الصغيرة وملازمة اراضيها . وهي المنظمة العالمية الوحيدة الملتزمة بصيانة السلم الدولي وتعزيز التعاون الدولي تحقيقا لرفاهة الجنس البشرى بأكمله . وان التنسيق بين سياستنا الوطنية وفهمنا للمسائل ونظرتنا لها والقيم التي تفضلع بها هذه المنظمة قد أدت بنا الى دمج المبادئ الواردة في الميثاق ضمن دستورنا بوصفها خطوطا ارشادية لسياسة دولتنا .

ان ايماننا بالأمم المتحدة وبالمبادئ التي تدافع عنها ينبثق من فهمنا الوطني لإستحالة الفصل بين السلم والتنمية . وبصفتنا بلدا من أقل البلدان نموا ، فان التنمية الاجتماعية الاقتصادية تعدّ من اهم اولوياتنا بطبيعة الحال . ومع ذلك ، فنحن ندرك تماما انه لن يمكن التركيز على التحديات الانمائية التي تواجهنا إلا في مناخ سلمي بعيد عن الاضطراب . ويعكس اهتمامنا بالسلم ايضا رغبتنا الحقيقية وجهودنا المستمرة لإقامة أفضل العلاقات مع جميع بلدان العالم . وفي حين نعمل على تقدم بلدنا وازدهاره ، فاننا نتمنى لجميع البلدان الصديقة الاستقرار

والتقدم والازدهار . ان قيمنا الوطنية وتقاليدنا وتمورنا للأحداث الدولية قد أدت بجلالة الملك بهريندرا بهير بيكرام شاه ديف الى اقتراح يقضي بالاعلان عن نيبال كمنطقة سلم . وانتهز هذه الفرصة للاعراب عن تقديرنا لجميع البلدان الصديقة التي أيّدت اقتراحنا هذا حتى الان .

وأرحب ترحيبا حارا بالقرار الصادر عن ثلاثة عشر بلدا من بلدان جنوب المحيط الهادئ والذي تم الاعلان فيه عن أن منطقة جنوب المحيط الهادئ منطقة خالية من الاسلحة النووية .

وختاما ، ستستمر نيبال في تأييدها غير المشروط للجهود الرامية الى تعزيز الامم المتحدة ، وستستمر في العمل مع جميع البلدان المحبة للسلم لتعزيزا لانشطة الامم المتحدة وزيادة فعاليتها . فازدياد قوة المنظمة لا يبرر المخاوف في أية اوساط ، لانه من خلال هذا الجهاز العالمي يمكن للدول الصغيرة اليوم أن تضمن أمنها واحترام تقدمها الاقتصادي والاجتماعي . وفي هذه المنظمة أيضا تكمن المصالح الحقيقية والطويلة الامد للدول الكبيرة . ومثل هذا الالتزام وحده سيجعل الامم المتحدة ما أرادت البشرية أن تكونه ، أي أداة فعّالة لضمان السلم والتقدم ، وليس فقط أن تكون مراقبا لأي اشارات تبشّر بالأمل نتيجة المبادرات والاتفاقات الثنائية . وتامل نيبال أن تكون هذه الدورة الأربعون دورة التحول من العداة الى التعاون العالمي ، وأن تبشّر بفجر جديد من الجهود الانسانية الايجابية .

الأمير محمد بلقيه (بروني دار السلام) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

سيدي الرئيس بالنيابة عن وفد بروني دار السلام ، أود أن أعرب للسيد خايمي دي بينييس عن أحر تهانّي بمناسبة انتخابه بالاجماع رئيسا للدورة الاربعين للجمعية العامة . ومن خلال خبرته الواسعة في أنشطة الامم المتحدة ، ومهارته الدبلوماسية المعروفة ، فانني على ثقة بأنه سيدير مداوات وشؤون الجمعية باقتدار .

واسمحوا لي أيضا أن أشيد بالرئيس السابق السفير بول لوساكا ، على الاسلوب

القدير الذي تراس به أعمال الدورة الماضية .

وبمناسبة الاحتفال بالذكرى الاربعين لانشاء الامم المتحدة ، أودُّ أن أوكد من جديد التزام بيروني دار السلام بالامم المتحدة وبمبادئ ميشاقها . فالامم المتحدة وميشاقها قد اجتازا اختبار الزمن ، لكن هناك العديدين ممن ينتقدون الامم المتحدة باعتبارها غير فعّالة ، بل وقال بعضهم إن أيامها معدودة ، وقال البعض الآخر إنها لم تعد ذات أهمية . ونحن نوافق على أنها لم تكن فعّالة دائما ، ولكن أي جهاز دولي بحجم الامم المتحدة فعّال حقًا ؟ ومن هو المسؤول الحقيقي عن جمل هذا الجهاز فعّالا ؟ صحيح إن سجل الامم المتحدة فيما يتعلّق بتولّيها مهمتها الاساسية وهي صيانة السلم والامن الدوليين لم يكن كاملا . ولكن هل يمكننا حقيقة أن نلوم الامم المتحدة على ذلك ؟

أما نحن فلا ننتمي الى صفوف المتشائمين ولا نرى في الامم المتحدة مثالا على الفشل . وإنما يروق لنا النظر في سجل نجاحها ، فجهودها الرامية الى صون السلم في قبرص والكونغو وفي أماكن أخرى تبعث على الفخر وتشكل بارقة أمل للكثيرين منا . كما ان الامم المتحدة قدمت الكثير في مجالات أخرى مثل : الجهود الإنسانية المبذولة لمساعدة اللاجئين وإستئصال مرض الجدري وعملها في مجال رعاية الطفل وتحسين احواله الخ .

ويمكن إرجاع عدم فعالية الامم المتحدة في أدائها لوظيفتها الرئيسية التي إفتقر الدول الاعضاء الى الإرادة السياسية للعمل على نحو إيجابي وفقا لاهداف الامم المتحدة ، وذلك هو الموقف الإيجابي الذي يجدر بالاعضاء إنتهاجه . فليس في مقدور الامم المتحدة ان تفعل شيئا لا يكون اعضاؤها على إستعداد للقيام به . ومن ثم ينبغي لنا نحن الاعضاء الإعتراف بأن واجبنا يحتم علينا الوفاء بكل ما تعهدنا به عند إنضمامنا الى هذه الهيئة الموقرة .

وحتى اذا كان أداء الامم المتحدة غير مطابق لتوقعات الكثيرين فقد أمكن مع ذلك ، وبفضل وجودها ، تجنب العالم ويلات حرب عالمية أخرى . وما زال العالم آمنا نسبيا . ولاشك في أن الحالة التي تسود العالم في الوقت الراهن هي أهدأ ما يكون عن الكمال . ولكن هل بلغت في أي وقت من قبل هذا الكمال ؟ فقد كانت الصراعات موجودة دائما ، وستظل الصراعات قائمة ما دامت بعض الشعوب لا تحترم الحقوق المشروعة لبعضها الآخر . والامم المتحدة تنص في ميثاقها على مبادئ لتنمية العلاقات الودية بين الامم على أساس المساواة بين الدول في السيادة . واذا التزم زعماء هذا العالم التزاما تاما بتلك المبادئ سيكفينا تجنب ما تجلبه الصراعات الاقليمية من بؤس ومعاناة . ومما يبعث على الاسف أن معظم هذه الصراعات ما زال مستمرا . فهناك الحرب بين ايران والعراق ، والمشاكل في لبنان ، والتدخل الاجنبي في افغانستان وغيرها . وبالرغم من كل ذلك فإننا نعترف بأن الامم المتحدة اسهمت بقدر كبير في تخفيف حدة التوتر الدولي . اليس هذا هو هدف ميثاق الامم المتحدة ؟ إن صون السلم العالمي هو

المسؤولية المشتركة لجميع الامم كبيرة كانت أم صغيرة . الامر الذي يقتضي منها الإمتناع عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها ، ويتطلب التزاما من الدول بعدم اللجوء في تسوية المنازعات الا للوسائل السلمية . تلك هي مسؤوليتنا بوصفنا أعضاء في الامم المتحدة وقادة في بلداننا .

وفي عالم يبدو فيه السلم هشا ، يتجلى بوضوح مدى إرتباط مصائرنا . ذلك أن ما يحدث في أى جزء من العالم لابد وأن يؤثر على الجميع . وبالتالي فمن الضروري في هذه الذكرى الاربعين لإنشاء الامم المتحدة أن يعيد كل الاعضاء تأكيد التزاماتهم حيال المنظمة ومبادئ ميثاقها ، وأن يكفلوا اضطلاع الامم المتحدة بما انشئت من أجله الا وهو : إنقاذ البشرية من ويلات الحرب وكفالة الحرية والعدل ، وأن تظل الامم المتحدة باقية على اهميتها عندما نصل الى القرن الحادي والعشرين .

ويحزنني أن أقول انه مازالت توجد صراعات مستمرة في أجزاء عديدة من العالم . ففي جنوب شرقي آسيا مازالت المشكلة في كمبوتشيا باقية دون حل . وما برحت القوات الفيتنامية تحتل كمبوتشيا وما فتئت فييت نام لا تبدي أي مرونة . وعلى الرغم من هذا كله تكرر فييت نام زعمها انها ترغب مخلصا في أن تعيش في سلم مع جيرانها إلا أنه يبدو أن كلماتها تتناقض مع أفعالها . والواقع انه اذا كانت فييت نام جادة بحق فإنها ينبغي ان تتصرف وفقا لروح ومبادئ هذه الهيئة . وينبغي أن تتخذ فورا الخطوات اللازمة لتنفيذ مختلف قرارات الامم المتحدة .

وذكر الكثير ممن سبقوني في الكلام أن مؤسسي الامم المتحدة وضعوا قائمة بأهداف ومبادئ سامية أكبر من أن تنفذها الامم المتحدة . بيد أن الرجال والنساء الذين أنشأوا هذه المنظمة في مثل هذا الشهر منذ اربعين سنة هم الآن من بين أعظم ساسة هذا القرن . لقد وضعوا هذه الاهداف وهم يعرفون تمام المعرفة أن دول العالم قد تقصر عن الوفاء بهذه المبادئ السامية . ولابد أنهم كانوا يعلمون ويدركون أيضا ان

وضع أهداف سامية شرط ضروري كيما تصبح هذه الاهداف جديرة بالسعي اليها وتحقيقها . ومازالت هذه الاهداف تمثل تحديا لنا جميعا . فالميثاق ينص على الحرية والمساواة في السيادة ، كما انه ينص على حقوق الإنسان الاساسية والتسامح والعيش معا في سلم وفي حسن جوار .

وفي معرض الكلام عن الحرية فإننا نعلم أن هذا هو المجال الذي نقصر فيه كثيرا عن الوفاء بأهدافنا . ويتعين علينا ممارسة الضغط على من يرفضون احترام هذا الجانب الاساسي من المبادئ الواردة في الميثاق . وفي معرض الكلام عن الحرية والمساواة نركز انتباهنا فورا على جنوب افريقيا ، فلا يمكن قمع مطامح الاغلبية في الحرية والمساواة والديمقراطية . ويجب ان يدرك نظام جنوب افريقيا العنصري أن المجتمع الدولي بأسره يقف ضده ويجب ان تدرك جنوب افريقيا ، ويتعين حملها على ذلك ، إنها لا يمكنها أن تقمع بالقوة والى الابد هذه المطامح المشروعة . فالمجتمع الدولي يدين ممارسة الفصل العنصري ، والتفجير حاصل لا محالة ، ولم يعد للفصل العنصري مكان في العالم الآن . ويجب ان يندثر هذا النظام .

والكلام عن الحرية والديمقراطية يوجه انتباهنا أيضا الى كفاح الشعب الناميبي في سبيل الحرية . وقد ايدنا دوما شعب ناميبيا في كفاحه من أجل التحرر . كما ان احتلال القوات الاجنبية لافغانستان الذي يدخل عامه السادس هو أيضا مسألة تستأثر دائما بالإهتمام وتؤمن بروني دار السلام على الدوام بالمبدأ الذي يقضي بعدم جواز التدخل الاجنبي في بلد ذي سيادة ، كما انه لا يمكننا أن نتفاضى عن العدوان الاجنبي . ونحن نؤيد الدعوة الموجهة من المجتمع الدولي لسحب كل القوات الاجنبية من افغانستان . ولقد جلبت الحرب لشعب افغانستان بؤسا ومعاناة يعجز عنهما الوصف حيث أُرغم ملايين من أبنائه على التماس الملجأ في البلدان المجاورة وهذا بدوره يتسبب في مشاكل ضخمة للبلدان المعنية .

ومما يرتبط ارتباطا وثيقا بالمشكلة القائمة في افغانستان هجوم القوات الاجنبية المتكرر داخل الاراضي الباكستانية . ويشكل هذا الانتهاك خرقا مباشرا للمبدأ الذي نتمسك به ونعتز به والمنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة وهو : إحترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية . ولهذا تضم برونسي دار السلام صوتها الى صوت الدول الأخرى في المطالبة بالوقف الفوري لهذا التدخل .

وساكون مقصرا في واجبي اذا لم اذكر قضية الفلسطينيين . لقد ايدنا دوما مبدأ الحق غير القابل للتصرف للشعوب في أن يكون لها وطنها ، ومن ثم نستمر في تأييدنا للمطالبة بالاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني في اقامة دولته المستقلة ذات السيادة في أرضه . ونعتقد أن المشكلة الفلسطينية لا يمكن حلها إلا عن طريق الانسحاب غير المشروط لجميع القوات الاسرائيلية من الاراضي الفلسطينية التي احتلت عام ١٩٦٧ بما في ذلك القدس .

وبالرغم من كل هذه الازواج القاتمة ، هناك بعض البوادر المشجعة في أنحاء اخرى من العالم . وترحب بروني دار السلام بالتطورات الاخيرة والاتصالات العديدة بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية . ونعتقد أن الاتصالات المباشرة قد تؤدي الى تخفيف التوترات في شبه الجزيرة وبالتالي تسهم في الحفاظ على السلم والاستقرار في المنطقة . وينبغي السماح لشعبي كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية بحل مشاكلهما بطريقتهما الخاصة . وتطبيقا لمبدأ العالمية يمكن لهما اذا ما رغبا في ذلك الانضمام الى عضوية الامم المتحدة دون أن يخل ذلك بعملية اعادة التوحيد .

وتحذق بالعالم أيضا مشاكل غير سياسية ، من بينها مشكلة تعاطي المخدرات والاتجار غير المشروع فيها التي أصبحت حقا مشكلة عالمية تترتب عليها آثار أمنية خطيرة ، وهي تسبب معاناة للأفراد وخاصة الشباب ، وتضعف النسيج الاجتماعي للأمم . وتمثل تكلفة اقتصادية مباشرة وغير مباشرة تقع على عاتق الحكومات ، وتنطوي على أنشطة إجرامية يمكن أن تهدد استقرار الدول . وقد أصبحت الحاجة الآن أكثر إلحاحا للقيام بإجراء دولي متضافر لمقاومة الخطر الذي يمثله تعاطي المخدرات وتجاريتها غير المشروعة على المجتمع الدولي . ونرحب بالاقتراح الذي تقدم به الامين العام في اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن عقد مؤتمر عالمي على المستوى الوزاري في عام ١٩٨٧ لموضوع العقاقير المخدرة . ومن شأن هذا المؤتمر أن يوفر زخما اضافيا ويتيح الولاية السياسية اللازمة للعمل المعجل في مقاومة مشكلة المخدرات الدولية .

ولا يجوز أن أختتم كلمتي دون الاشارة الى أكبر خطر يواجه العالم اليوم ، وهو الخطر الذي يهدد بقاء البشرية بسبب الحرب النووية . لقد أدى تصعيد سباق التسلح النووي كما ونوعا الى تزايد خطر نشوب الحرب النووية . وأدى الى المزيد من عدم الاستقرار والافتقار الى الامن في العلاقات الدولية . وباعتبارنا أمة صغيرة تدرك مسؤوليتها وتمي موقفها الضعيف ، رحبنا بمواصلة المفاوضات الثنائية بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الامريكية . ونحن نبدي اهتماما بنتائج المفاوضات ، ونأمل أن تسفر هذه المفاوضات عن اتفاقيات محددة وفعالة لمنع تصعيد سباق التسلح ومنع بدء سباق تسلح في الفضاء الخارجي .

وأود أن أختتم كلمتي بالتأكيد من جديد على أن بروني دار السلام ستؤيد هذه المنظمة دوما . فالأمم المتحدة محلل تقوم فيه جميع الدول ، صغيرها وكبيرها ، بالإسهام في تعزيز السلم والامن والرفاهة في العالم .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : سأعطي الكلمة الآن للممثلين

الذين طلبوا التكلم ممارسة لحق الرد . وأذكر الأعضاء بأنه وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ ، تقتصر كلمات ممارسة حق الرد على عشر دقائق للمرة الاولى وخمسة دقائق للمرة الثانية ، وينبغي أن يلقيها الممثلون من مقاعدهم .

السيد لوتنشلاغر (جمهورية المانيا الاتحادية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : كان من دواعي دهشتي أن يشير وزير خارجية جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية هذا الصباح ، في سياق هجومي ، الى وجود "قوى انتقامية" في بلادي . وحتى أدهش ادعاءاته غير الصحيحة أود أن أكرر ما قاله وزير خارجيتنا ، هانز ديتريش جينشر ، من منمة الأمم المتحدة في الاسبوع الماضي :

« سوف تبذل جمهورية المانيا الاتحادية أقصى ما في وسعها للمساعدة

في تحسين العلاقات بين الغرب والشرق . ولا تزال المعاهدات التي أبرمتها

(الأمير محمد بلقيه ،
بيروني دار السلام)

جمهورية المانيا الاتحادية في السبعينات مع جيرانها ، تشكل أساسا ملبا لتحقيق مثل هذا التحسين . لقد كانت نقطة الانطلاق في هذا المدد معاهدة موسكو لعام ١٩٧٠ التي أعادت تشكيل العلاقات بين جمهورية المانيا الاتحادية والاتحاد السوفياتي على أساس جديدة . وبفضل معاهدة موسكو والمعاهدات المبرمة مع جمهورية بولندا الشعبية وجمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية ، علاوة على المعاهدة الخاصة بأمان العلاقات مع الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، استطعنا أن نفتح آفاقا جديدة وطويلة المدى في العلاقات بين الغرب والشرق ، من منطلق شعورنا بالمسؤولية التاريخية عن السلم . ونحن نتمسك بهذه المعاهدات . وسيامتنا التعاقدية لا تتناقض مع الهدد السياسي لجمهورية المانيا الاتحادية المتمثل في السعي في سبيل إقرار حالة من السلم في اوروبا تستعيد فيها الأمة الالمانية وحدتها ، عن طريق التقرير الحر للمصير . تلك هي صيغة 'الرمالة الخاصة بالوحدة الالمانية' التي ملمتها الحكومة الفيدرالية الى الجانب السوفياتي بمناسبة التوقيع على معاهدة موسكو" . (A/40/PV.10 ص ٢٢ ، ٢٣)

وحول نفس المسألة، أوضح جينشر وزير الخارجية في بيانه العام الماضي أمام الجمعية العامة :

"فجمهورية المانيا الاتحادية تحترم السلامة الاقليمية لجميع الدول داخل حدودها الحالية . وينبع هذا الوضع الحالي في اوروبا . وهي لا تزعم بأن لها مطالب اقليمية تجاه أحد ، كما أنها لن تفعل ذلك في المستقبل . وتعتبر جمهورية المانيا الاتحادية أن حدود جميع الدول لها حرمة لا تمس ، ومنتمسك بذلك" . (A/39/PV.8 ص ١٩ - ٢٠ ، ٢١)

وأود أن أضيف أن هلمت كول المستشار الاتحادي ، قد اتخذ نفس الموقف تماما في العديد من المناسبات ، وهو الموقف الرسمي لحكومة جمهورية المانيا الاتحادية . وهذا يختلف عن لغة وزير خارجية جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، وعن موقف ولغة الحوار والتعاون وبناء الثقة والسلم .

السيد دنكا (اشيوبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : في كلمته التي

أدلى بها خلال اجتماع بعد ظهر اليوم ، ذكر وزير خارجية الصومال العديد من الامور التي لا تمثل مجاملة لاشيوبيا وشعبها . وما ذكره اليوم قد سبق أن ذكره نفس الشخص من نفس المنصة عاما بعد عام وربما خلال العقد الماضي بأكمله . ونتيجة لذلك لم يدهشنا ما قاله .

ومن الطبيعي ، أننا كنا نأمل أن يتخلى النظام في الصومال نهائيا عن سياسته المفلسة الهادفة الى التوسع الاقليمي على حساب جيرانه ، والسماح للشعبين الشقيقين في القرن الافريقي بالعيش معا في سلام ووثام . ولكننا اصبنا بخيبة أمل بعد الاستماع الى بيان الوزير الصومالي بعد ظهر اليوم .

وبما أن التوسع الاقليمي لم يعد مستساغاً اليوم في نظر الرأي العام العالمي المستنير ، فإن الصومال تنكر أن لها مطامع توسعية وتعلن تأييدها لحق ما أسماه ممثلها "الشعوب المضطهدة في القرن الافريقي" في تقرير الممير . وأعتقد أن هذا الاعلان ليس سوى عرض ما هو جديد لسياسة الصومال التوسعية المعروفة .

وأيًا كان الامر ، فإن وفد اشيوبيا يود التأكيد مرة أخرى على أن السبب الحقيقي للمشكلة في القرن الافريقي هو الصومال فهو الذي ولّد المشكلة في المنطقة . ومادام النظام الصومالي يواصل سياسته التوسعية فان السلم والتعاون بين شعبي اشيوبيا والصومال سيظلان حلما بعيد المنال . ومن ثم فاننا نحث بقوة نظام الصومال على التخلي عن أحلامه مستحيلة التحقيق .

إن الاتهام الخبيث الذي وجهه الى بلادي عصر هذا اليوم وزير خارجية الصومال ، بأن اشيوبيا قد احتلت أجزاء من الصومال اتهام ليس له أساس من الصحة . وفيما يتعلق أيضا بالادعاءات التي لا أساس لها بحدوث عدوان اشيوبي على الصومال ، أود ببساطة أن أؤكد من جديد ما قلته في رسالتي الى الامين العام المؤرخة ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ ، والتي صدرت كوشيقة من وشائق الجمعية العامة برمز A/40/680 وكوشيقة من وشائق مجلس الامن برمز S/17495 .

وأود أن يعرف أعضاء الجمعية العامة أن اشيوبيا كأمة تحترم نفسها ليست لديها أية رغبة في اطلاق العنان لتبادل كلمات لاذعة لا جدوى لها بيننا وبين الصومال في هذا المحفل ، فنحن نكن احتراماً بالغا لهذا المحفل ونقدر وقته الثمين . ونعتقد أيضا أنه محفل يسعى الى ايجاد الحلول لا الى توسيع نطاق الصراعات وزيادة حدتها . وانطلاقاً من هذا الاقتناع فان وفدي قد امتنع خلال الدورات الثلاث المتعاقبة الماضية للجمعية العامة عن ممارسة حقه في الرد في مواجهة التشويه المتكرر من جانب ممثلي نظام مقديشيو . وإذا كنا قد اخترنا اليوم أن نمارس حقنا في الرد ، فان ذلك بغرض واحد هو وضع الأمور في نصابها - مرة على الأقل كل ثلاث سنوات - وليس لأن ممثل الصومال قد قال شيئاً يختلف عن أكاذيبهم المكررة والمختلقة أو أكثر جدية منها .

السيد جودي (الجزائر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): لقد أكد وزير الشؤون الخارجية للجزائر مجدداً في بيانه أمام هذه الجمعية موقف بلادى ازاء استمرار النزاع في الصحراء الغربية . وقد عرض هذا البيان بوضوح تام تقييمنا للحالة ووجهات نظرنا بشأن التسوية العادلة والنهائية لهذا الصراع . وقد ظنّ وزير خارجية المملكة المغربية أنه يستطيع أن يستمد حجة في صالحه من مؤتمر صحفي ، ثم حاول بتفسير أقل ما يقال فيه أنه مبتكر تماماً لما جاء في هذا المؤتمر أن يوحى بأن هذه الحجة تؤيد أطروحاته الخاصة . وينبغي أن نلاحظ بادئ ذي بدء أن من المستغرب الى حد أن يستند المرء في حجه على مقتطفات من بيانات وردت في مؤتمر صحفي ، بينما كان الموقف الرسمي للجزائر قد تم عرضه تواً أمام الجمعية العامة . فأمام هذه الجمعية بالتحديد صرح وزير خارجية الجزائر بأن "محاولات خرق توافق الآراء هذا وتشويه عملية التسوية" قد باتت معروفة (A/40/PV.16، ص ٨٦) .

وقد جاء بيان المملكة المغربية أمى ليجسد هذه المحاولات . وكنا نفضل أن نجنب الجمعية هذه المناقشة بشأن تفسير ما جاء في المؤتمر الصحفي مثلما كنا نود - مدفوعين برغبة شابتة ومؤكدة - أن نجنبها أية مجادلات - لكن الآن وقد قدم تفسير شوه ملاحظات وزير خارجية الجزائر روحاً ونمناً ، أصبح من الواجب تقديم بعض الايضاحات . لقد أصبح الأسلوب الذى ينتهجه المغرب في تغيير جوهر القرارات أو الاعلانات أو المقررات بحيث يجعلها تقول ما لى فيها وتخدم أغراضاً لم توضع من أجلها ، معروفاً تماماً لدى منظمة الوحدة الافريقية وحركة البلدان غير المنحازة والامم المتحدة . وتمتعري الانتباه في التفسير المغربى لما جاء في المؤتمر ثلاثة عناصر يجب تناولها بالايضاح وهي : أولاً ، سبب لجوء الجزائر الى اطار المغرب العربى والى الحوار الجزائرى المغربى ، وثانياً ، ما وصف بأنه فتور من جانب منظمة الوحدة الافريقية ، وأخيراً الإدعاء بأن منظمة الوحدة الافريقية تعترف بأن الحالة قد وصلت الى طريق مسدود فيما يتعلق بتسوية الصراع في الصحراء الغربية .

فأولاً ، يكمن السبب في لجوء الجزائر الى الاطار المغربى والحوار الجزائرى

المغربى ببساطة في الرغبة في استخدام جميع الوسائل والقنوات المتاحة للتوصل الى حل سلمي . وفي هذا الصدد ، لم توجد لدى الجزائر أية نية لاحتلال اطار محل اطار آخر أو تغليب اطار على آخر . بل على العكس ، فان من الضروري ، انطلاقا من أن كل الاطر تتكامل فيما بينهما ، استخدامها جميعا قدر الامكان كيما ينشئ البعض منها البعض الآخر .

وبعد ذلك يقودنا ما سمى فتور همة منظمة الوحدة الافريقية الى التقدم بالايضاح التالي . ان منظمة الوحدة الافريقية لم تظهر فتور الهمة هذا إلا بعد أن أعيتها مفاوضات المغرب . وعندما أدركت أن المغرب لا يستهدف سوى كسب الوقت استخلت الاستنتاج الوحيد الممكن والذي يمليه الواقع . وهكذا قبلت منظمة الوحدة الافريقية أن تنضم الى عضويتها الجمهورية الصحراوية الديمقراطية وأصنت اليها في اجتماع قمتها الاخير نيابة رئاسة الاجتماع . وأن الخطة الافريقية الواردة في القرار ١٠٤ ، التي اصبت خطة عالمية بموجب قرارى الجمعية العامة ٤٠/٢٨ و ٤٠/٢٩ وفي آونة اقرب بموجب الاعلان الذى صدر عن البلدان غير المنحازة في لواندا ، تطالب باجراء مفاوضات مباشرة بين جبهة البوليساريو والمغرب وتؤكد على ضرورة اجراء استفتاء حر دون قيود ادارية أو عسكرية ، يقوم الطرفان اللذان حددت هويتها على الوجه الاكمل ببحث شروطه وطرائقه . وفي اطار منظمة الوحدة الافريقية يرفض المغرب تحمل نصيبه من المسؤولية عن تنفيذ هذه الخطة . وقد قيّمت منظمة الوحدة الافريقية جميع النتائج التي تترتب على ذلك واتخذت القرارات التي يعرفها الجميع .

ويشير الى ذلك تقرير الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية الذى قدمه الى اجتماع القمة العشرين . وتشير اليه أيضا الرسالة التي وجهها أمين عام منظمة الوحدة الافريقية الى الأمين العام للأمم المتحدة . وتوضح كل هذه الوثائق أن المغرب مسؤول عن عدم تنفيذ الخطة الافريقية للتسوية الشاملة في المنطقة . تلك هي أسباب ما يسمى بفتور همة منظمة الوحدة الافريقية والسبب الذى حملها على اتخاذ القرار الذى رأت أن عليها اتخاذه .

أما فيما يتعلق بالطريق المسدود على الصعيد الأفريقي فإن المغرب هو أيضا
الذي يتحمل مسؤوليته الكاملة . وحتى من منظور المنطق المغربي لا نرى كيف يمكن
التغلب على هذا الطريق المسدود باللجوء فقط الى الأمم المتحدة بما أن الخطة
الأفريقية هي الخطة التي تبنتها الأمم المتحدة . إن الواقع القائم يتمثل في أن
المغرب يرفض الانضمام الى الجهود التي تستهدف تنفيذ قرارى الجمعية العامة ٤٠/٢٨
و ٤٠/٢٩ .

وكل ذلك يوضح أمرا واحدا هو أن ابراز الأمم المتحدة على حساب منظمة الوحدة الأفريقية ما هو الا مناورة لكسب مزيد من الوقت والاضرار بقضية السلم والعدالة . فالجهود التي بذلتها كل من منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة في هذا الصدد كانت متكاملة ولا بد أن تظل كذلك . والنتيجة الوحيدة التي تخلفها هي ان اطار التسوية موجود بالفعل ، وهو الاطار الذي وضعته منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة والوسائل موجودة أيضا ، ومنصوص عليها عن القرار ١٠٤ لمنظمة الوحدة الأفريقية ، وقراري الجمعية العامة ٤٠/٢٨ و ٤٠/٢٩ . ولكن ما نفتقده حتى الآن هو أن تبنى المغرب الارادة السياسية للاشتراك في تنفيذ هذه الاحكام على نحو مسؤول واخلص .

أما فيما يتعلق بالأمم المتحدة وما قام به أمينها العام ، فأود أن أكرر ما ذكره وزير خارجية الجزائر في هذا الموضوع ، وهذا نصه :

"والآن بعد أن رسم طريق السلم، فإننا نهنيء أنفسنا بما حققته منظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة الأمم المتحدة وحركة عدم الانحياز ، كما أننا نشجع السيد خافيير بيريز دي كويبيار ، الأمين العام لمنظمتنا ، على العمل بالتضامن مع مسؤولي المنظمة الأفريقية على تنفيذ خطة التسوية التي نالت موافقة المجموعة الدولية." (A/40/PV.16 ، ص ٨٧)

السيد عثمان (المومال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد استمعنا توا الى بيان لممثل اشيوبيا ممارسة لحق الرد . ولقد أصبح معتادا وبوتيرة لا تتغير ، أن يدلي الوفد الاثيوبي بملاحظات بعينها، في محاولة يائسة لاختفاء الحقائق وواقع الامور المتملة بالحالة في القرن الأفريقي . وهذه حقيقة تشهدنا الجمعية مرة تلو الأخرى ومنذ بعد سنة ، ولا تشير بأي حال من الاحوال دهشة وفد بلادي .

ان ممثل اشيوبيا ، في البيان الذي أدلى به تواء ، أورد بعض الادعاءات الموجهة ضد بلدي . فقد اتهم المومال بالسعي الى التوسع الاقليمي ، واتهم المومال بأنها تهدد السلم في المنطقة . كما ادعى أن المومال هي "المصدر الحقيقي للصراع في القرن الأفريقي" . ووفد بلادي يرفض هذه الادعاءات بعبارات قاطعة لا لبس فيها . ان واقع الامور في القرن الأفريقي لا يمكن اخفاؤه بملاحظات غير حقيقية ولا اساس لها ، ومهما

كانت درجة البلاغة التي تعرض بها أمام هذه الجمعية أو في أى محفل آخر ، ولا يمكن تشويه هذا الواقع بأى شكل من الأشكال . وحقيقة الأمر أن القرن الأفريقي شهد على مدى المائة عام الماضية عدوانا على يد دولة امبراطورية بعينها ، وزعزعة مستمرة للاستقرار في المنطقة ، وانتهاكات مستمرة لحقوق الانسان . ومن المتسبب في هذا كله ؟ ليس هناك سوى دولة واحدة في المنطقة هي المتسببة في كل ذلك ، وهي اثيوبيا .

لقد قام وزير خارجية بلادى بعد ظهر اليوم أمام هذه الجمعية بشرح العدوان المسلح الذى شنته الطائرات والمدفعية الاثيوبية على بعض أنحاء الصومال . وفي هذا العدوان تعرض السكان المدنيون للقصف الجوى ، كما نجم عنه خسائر جسيمة في الارواح والممتلكات .

ومن سمات المعتدى دائما أن ينكر الحقائق . لذلك فإن البيان الذى أدلى به ممثل اثيوبيا وأنكر فيه حقيقة الحالة ، لم يكن مشار دهشة لوفد بلادى . وكما كان الأمر في الماضي ، فإن اثيوبيا تحاول جاهدة اخفاء التخريب والاعمال العدوانية التي تقتربها بالتواطؤ مع قوات التدخل الموجودة في المنطقة والتابعة لدولة عظمى وعملائها ومرتزقتها، الذين يقومون بالفعل بزعزعة الاستقرار في المنطقة بأسرها ، ويشكلون تهديدا خطيرا للسلم والامن الاقليميين والدوليين .

أما فيما يتصل بحقائق هذا العمل العدواني فقد أوضحها وفد بلادى بجلاء في رسالة موجهة الى الامين العام ، صدرت بومفها الوثيقة A/40/617-S/17484 . لذلك فإنني لا اعتزم الاستطراد في سرد الحقائق وخلفيات هذه الحالة ، وكل ما أود قوله في الختام .، هو أن الصراع والتهديد الذى يتعرض له السلم في القرن الأفريقي هما نتيجة للانتهاكات المستمرة لحقوق الانسان ، ولاسيما حق تقرير المصير لشعوب المنطقة سواء في الصومال الغربي أو في اريتريا أو تيفرى أو بورما ، وهما أيضا نتيجة للسياسات المتشددة التي طبقت بوحشية على تلك الشعوب المستعمرة ، وعمليات الترحيل القسرى واسعة النطاق ، التي تنفذ توخيا لاهداف استعمارية ، والعدوان العسكى المتكرر الذى لايزال النظام في أديس أبابا يعتبره النهج المفضل لمواجهة المشاكل الاقليمية في المنطقة .

ان كفاح التحرر الذى تدور رحاه حاليا في اشيوبيا ما هو الا نتيجة للسياسات الاستعمارية التي يتبعها النظام في اديس ابابا ، والمقتربة بالقمع الداخلى الذى يتخذ اشكالا مختلفة داخل اشيوبيا ذاتها. وماذا كانت نتيجة هذه السياسات ، بغض النظر عن اعمال العدوان المتكررة التي ترتكب ضد بلاردى ، والمدعومة بالحقائق ؟ ماذا كانت النتائج ؟ يفر الناس بالالوف من وطنهم يلتمسون الملاذ لا في البلدان المجاورة فحسب بل في جميع ارجاء العالم . ان اللاجئين يتدفقون بالملايين ويستضيفهم بلدى وبلدان مجاورة اخرى تحيط بالدولة الامبراطورية الاشيوبية . من هو مصدر المشكلة ؟ من هو مصدر النزاع ؟

ان المشكلة في القرن الافريقي ليست مشكلة شائبة . انها النتيجة المباشرة لاستمرار انتهاك حقوق الانسان الاساسية . المشكلة في القرن الافريقي هي نتيجة التدخل العسكرى لدولة عظمى وقواتها العميلة . المشكلة في القرن الافريقي مشكلة القمع الداخلى الذى يتعرض له الناس الابرياء .

وقد أدت هذه السياسة المتعنتة الى حالة لا يمكن للمجتمع الدولي أن يتسامح
ازاءها أكثر من ذلك .

وقد دعت الصومال المرة تلو الأخرى الى ارساء السلم الاقليمي والهدوء في
المنطقة . ولا يمكن أن يتحقق السلم والهدوء في القرن الافريقي إلا اذا غيّر النظام
في اثيوبيا من سياسته وموقفه . وقد دعونا مرارا وعلى أعلى المستويات الى ارساء
السلم والتعاون الاقليميين ، ولكن مادام نظام اثيوبيا مستمرا في سياسته العدوانية
ضد دولة مجاورة وهي الصومال ، ومادام مشغولا بالقمع الداخلي وانتهاك حقوق الانسان
بامتداد ، ذلك الانتهاك الذي يتسبب في تدفق موجات من المهاجرين ، فلا يمكن تحقيق
السلم والاستقرار في القرن الافريقي .

وكما أوضح وزير خارجية بلادي في جلسة اليوم المسائية فقد اخترنا أسلوب عمل
يسير بنا في طريق تحقيق السلام ، وندعو النظام القمعي في أدبيس أبوابا للسير في نفس
الطريق .

السيد باتيوك (جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة
شفوية عن الروسية) : يود وفد جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية أن يوضح الاتي
ممارسة لحق الرد على كلمة ممثل وفد جمهورية المانيا الاتحادية .
كان مما قاله وزير خارجية جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية في كلمته
في المناقشة العامة في الجلسة العامة هذا الصباح ما يلي :

"وفي معسكر منظمة حلف شمال الاطلسي ، ولاسيما في جمهورية المانيا
الاتحادية ، ازداد نشاط القوى الانتقامية التي تحاول التشكيك في نتائج الحرب
العالمية الثانية وفي سلامة البناء الذي اقيم على انقاض هذه الحرب . إذ
تطالب هذه القوى علانية وبشكل استفزازي بالعودة الى حدود عام ١٩٣٧ ..."
(A/40/PV.22) .

وردا على تلك الكلمة قام عضو وفد جمهورية المانيا الاتحادية بتوضيح موقف تلك
الحكومة من هذه القضية . ونحن نأخذ في الاعتبار هذا البيان الرسمي .

(السيد باتيوك، جمهورية
اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية)

وفي الوقت ذاته ، أود مرة أخرى أن استرعي انتباه وفد جمهورية ألمانيا الاتحادية الى ان وزير خارجية جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية قد تحدث في كلمته عن أنشطة "القوى الانتقامية" .

ويتوفر لدى وفد بلادي كم كبير من الحقائق والمعلومات والتقارير الاعلامية عن تصريحات قادة المؤسسات العامة وغيرها من المؤسسات وهي توضح بجلاء تام بالحقائق الدامغة أنشطة القوى الانتقامية . وعندما نناقش في اللجنة الثالثة في هذه الدورة للجمعية العامة بنود جدول الاعمال المرتبطة بهذا الموضوع ، سوف نعرض تلك الحقائق في كلماتنا لكي تنظر فيها الجمعية العامة للأمم المتحدة .

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٥٥